

مجلس الأمن

مؤقت

السنة السبعون

الجلسة ٧٥٥٨

الجمعة، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد رايكروفت	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشيف
	الأردن	السيدة قعوار
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	تشاد	السيد غومبو
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد شو تسونغ شنغ
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور

جدول الأعمال

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

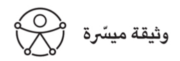
التحديات التي تواجه عمل الشرطة في إطار مهام حماية المدنيين

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2015/844)

1536448 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٤.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

التحديات التي تواجه عمل الشرطة في إطار مهام حماية المدنيين

رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2015/844)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى الاشتراك في هذه الجلسة: السيد إيرفي لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام؛ السيد تشارلز بينت، نائب مفوض الشرطة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان؛ السيد باسكال شامبيون، مفوض الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والسيد غريغوري هايندز، مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2015/844، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام مني بصفتي الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، أحيل بموجبها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

وبما أن لدينا عدداً من المشاركين في هذه الجلسة بشأن هذه المسألة الهامة، فإنني أشجع المتكلمين على أن تكون مداخلاتهم موجزة. والقصد من هذه الجلسة هو التفاعل قدر الإمكان، كما فعلنا في الإحاطة الإعلامية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي وكما نفعل في حواراتنا المنفصلة مع قادة القوات. ونتطلع إلى توجيه أسئلة من أعضاء المجلس إلى المفوضين ومن المفوضين إلى المجلس. وتحقيقاً لهذه الغاية، تتيح المداخلات المختصرة المزيد من الوقت لتبادل الآراء اللاحق، وإنني أذكر المتكلمين بأن الرئاسة سوف تستخدم الأضواء الوامضة على محيط ميكروفونات المتكلمين لحثّهم على اختتام ملاحظاتهم.

أعطي الكلمة الآن للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة الجديدة للحوار مع قادة الشرطة ومجلس الأمن في إطار متابعة قرار العام الماضي ٢١٥٨ (٢٠١٤). ويسرني أن أرى هنا ثلاثة من كبار المسؤولين عن عنصر الشرطة، وأتفق تماماً أن حوارنا يجب أن يكون تفاعلياً قدر الإمكان.

وأود في البداية أن أدلي ببعض الملاحظات المختصرة.

أولاً، في حين أننا نقرن في معظم الأحيان حفظ السلام بالعسكريين ذوي الخوذ الزرق، إلا أن الواقع في كثير من الأحيان هو أن حماية المدنيين مسؤولية تقع أساساً على عاتق الشرطة. والسبب بسيط جداً: هؤلاء الرجال والنساء تدربوا ومهنتهم هي العمل مع المجتمعات المحلية وتحليل التهديدات المحتملة، واتخاذ إجراءات عند الاقتضاء. ربما تمثل قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم أكبر مستودع للخبرة الفنية في مجال الحماية. إنه مخزون بدأنا مؤخراً في الاستفادة منه، ولكني أعتقد أن إمكاناته كبيرة.

من الواضح أن عدد أفراد الشرطة في البعثات على مدى السنوات العشر الماضية قد تضاعف ثلاث مرات تقريباً، و ١٠ من البعثات لديها ولايات لحماية المدنيين، ليصل إلى نحو ١٣ ٠٠٠ شرطي جرى نشرهم في أغلب الأحيان مع

ولايات متعددة الأبعاد. ولذلك أغتنم هذه الفرصة لأرحب بهذا التوسع وأشكر المذكورين أعلاه على ما قدموه من مساهمات.

في الواقع، غالباً ما تكون شرطة الأمم المتحدة هي أول ما تراه المجتمعات المحلية، لأنها هي التي لها علاقة مع المجتمع المحلي، وهي التي تبني العلاقات على الصعيد المحلي وتعكس أحد مبادئ حفظ السلام: أنه لا بد أن يتمحور حول الناس. وفي الواقع، أعيدَ التأكيدُ على مساهمتهم هذه في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (S/2015/446).

يجب أن تبدأ الحماية بشكل غير مسلّح، عن طريق بناء العلاقات مع المجتمع المحلي. ولكن لا يمكن استبعاد أن هذه الحماية قد تصبح، في ظروف محددة جداً، مساهمة مادية ملموسة ربما تتطلب استخدام القوة عندما تقتضي الظروف ذلك. فعلى سبيل المثال، كانت فرقة عمل بانغي في تشكيلتها العادية خاضعة لسلطة عنصر الشرطة؛ ثم تغير ذلك، في الوقت الحاضر، في أعقاب الأحداث التي وقعت في نهاية أيلول/سبتمبر. ولكننا نرى بوضوح الدور الذي تقوم به الشرطة، في جملة أمور، في حماية مخيمات المشردين داخلياً، وكذلك في منع الهجمات التي كان يمكن أن تسفر عن العديد من الضحايا، على سبيل المثال عندما هاجم ٢٠٠ مسلح من أعضاء ائتلاف سيليكا السابق أحد المخيمات. ولذلك أعتقد أن هذا أمر هام جداً.

وفي الوقت نفسه، فإن تواجد الشرطة من شأنه خفض عدد المناطق التي يمكن لبعثاتنا دخولها والتي قد يكون لدى سلطات الحكومة المضيفة ذاتها من الأسباب ما يدعوها للتدخل.

أخيراً، فقد استحدثنا طريقة للعمليات تستخدمها، على سبيل المثال، بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، حيث سمحت العمليات المشتركة مع الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة والعناصر العسكرية التابعة للأمم المتحدة باستعادة درجة من الأمن في منطقة غراند رافين العشوائية في بور أو برنس، والتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية والرعاية الطبية، فضلاً عن استعادة النظام.

ولا يمكن المغالاة في التأكيد على أن الدول المضيفة تتحمل المسؤولية الأساسية للحماية، ومن الواضح أن ولاية بعثة حفظ السلام ترتبط في كثير من الأحيان بما إذا كانت سلطات الدولة المضيفة قادرة على تولي مسؤوليات الشرطة من عدمه. ولذلك، كان التدريب مهمة بالغة الأهمية لشرطة الأمم المتحدة. وقد رأينا كيف أن إعادة الهيكلة وتفعيل أجهزة الشرطة والدرك المختلفة تطلبت موارد هائلة في هايتي، ولكن لا بد لنا أن نقر أيضاً بأنه في مالي، على سبيل المثال، تم تدريب قرابة ٨ ٨٠٠ من الأفراد الماليين بالفعل على يد شرطة الأمم المتحدة.

وأود أن أتحدث في نقطتين قبل أن أختتم بياني. النقطة الأولى تتعلق بالقدرات. فقد خطونا خطوات كبيرة في مجال التدريب قبل النشر في الميدان. ويجب أن نبذل كل جهد ممكن لمواصلة بث الروح المهنية في وحدات الشرطة التابعة للأمم المتحدة وضمان أن تكون على مستوى المهمة. وهذا يتطلب منا أيضاً استخدام قدرة الشرطة الدائمة على النحو الأمثل. ومن الأهمية أيضاً التركيز بشكل متزايد على وحدات الشرطة المتخصصة وتوفير قدرات لغوية أكبر. ولا أغالي في التأكيد على أهمية ذلك. وأنا على تواصل مستمر مع المنظمة الدولية للفرانكوفونية بشأن هذه المسألة.

نحتاج أيضا إلى المزيد من ضابطات الشرطة والوحدات النسائية. وخبرتنا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي وليبريا تؤكد دورهن كعنصر مشاركة مهم للغاية ومفيد جداً، وينبغي زيادة الاستفادة منهن.

وينبغي لنا أيضا تنسيق كل العناصر مع مستشاري البعثة لحماية المدنيين وحماية الطفل وحماية المرأة ومراعاة المسائل الجنسانية. والمسؤولية الأساسية عن كل ذلك تقع على عاتق

قيادة الشرطة التابعة للأمم المتحدة. وعلينا أن نواصل العمل على ذلك. وأود أن أُذكر بأننا وضعنا في هذا العام أول وثيقة سياسات بشأن حماية المدنيين في عمليات حفظ السلام، إلى جانب وضع مبادئ توجيهية للعسكريين. ونحن بصدد وضع مبادئ توجيهية للشرطة، ويسعدنا أن نتشاطرها مع مجلس الأمن.

ختاماً، أود أن أحث مجلس الأمن، من خلالكم، سيدي، على توخي أكبر قدر من الوضوح في توجيهاته وطلباته الموجهة لنا. فلن يتسنى لنا القيام بعملنا على نحو فعال إلا إذا كانت لدينا سياسة استراتيجية واضحة تمام الوضوح وحصلنا على دعم المجلس – كما يحدث عادة – إزاء البلدان المضيفة، التي قد لا تتجاوب دائما كما كنا نود. فلنواصل السعي في ذلك الاتجاه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية، بما فيها الإشارة المهمة الواردة في نهايتها بالتأكيد على ضرورة توخي الوضوح.

أعطي الكلمة الآن للسيد بينت.

السيد بينت (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على إتاحة هذه الفرصة لي للتحدث أمام المجلس اليوم ممثلاً لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وشرطة الأمم المتحدة وما يتعلق بحماية المدنيين في جنوب السودان.

خلال الأشهر الاثنين والعشرين الماضية، عكفت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على تعديل وضعها من ولاية ما بعد النزاع/الإنعاش، التي ينصب التركيز خلالها على بناء القدرات، إلى سلسلة من ولايات الأزمة/النزاع المعدلة التي تركز على حماية المدنيين. ونطاق تلك المهام واسع ويشمل إيواء المدنيين لتوفير الأمن والسلامة لهم في أماكن مختلفة، بما فيها تلك التي تقع داخل مجمعات الأمم المتحدة.

وشهدت البعثة توسع نطاق حمايتها للمواقع المدنية من إيواء عدة آلاف من المشردين داخلياً في الأيام الأولى من النزاع إلى مئات الآلاف من النازحين المنتشرين عبر مواقعها الرئيسية الأربعة لحماية المدنيين. وتم تكليف شرطة الأمم المتحدة بالحفاظ على السلامة والأمن العام داخل تلك المواقع. وهناك تهديدات يومية مستمرة لموظفينا، ويمكن أن تتصاعد المواقف بسهولة إلى محاصرة الموظفين من قبل عشرات وحتى مئات من النازحين العدوانيين الذين لا يكفون عن إطلاق التهديدات. ووقعت إصابات جسدية بالغة لموظفي الأمم المتحدة في أكثر من مناسبة.

وإزاء ذلك، تواصل البعثة البحث عن سبل إبداعية وطريقة أفضل للقيام بعملها. وكما يتضح من التقرير الأخير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، الذي تضمن دعوة إلى التغيير من أجل تحسين كفاءة عمليات حفظ السلام. وبالنظر إلى ديناميات جنوب السودان، لا بد من تحديد سبل جديدة لانخراط البعثة وتحسينها. ويدعو تقرير الفريق إلى تفصيل الولايات بحسب ديناميات المهمة. وفي القسم الخاص بالتحولات الأساسية الأربعة، يدعو التقرير إلى أن تصبح الأمانة العامة للأمم المتحدة أكثر تركيزاً على احتياجات الميدان، وإلى تيقظ الأمم المتحدة إلى الاحتياجات المتميزة والهامة للبعثات الميدانية. ويدعو إلى نهج جديدة، والمواءمة بين التوقعات والقدرات، ووضوح الهدف والإمكانات. ومن واقع تجاربنا ورصدنا للديناميات في جنوب السودان، فإن توصيات الفريق تناسب مهمتنا فعلاً.

وفي الوقت الحالي، تعمل البعثة وشرطة الأمم المتحدة في دعم المشروع الرائد للعودة الآمنة من خلال دعم المناهج الدراسية والتدريب بشأن حقوق الإنسان لاختيار ضباط جهاز الشرطة الوطنية في جنوب السودان (الجهاز). ويُدعم ذلك التدريب من قبل عناصر حقوق الإنسان وحماية المرأة والطفل لدينا. وشرطة الأمم المتحدة تدعم مشروع (الجهاز) لإصدار بطاقات الهوية ومركز الاتصال بالرقم ٧٧٧ في الحالات الطارئة

– وكلها تمت الموافقة عليها في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان ويقدم لها الدعم في محاولة لتحسين التصور العام للجهاز وبث الثقة بين السكان من المشردين داخلياً في أن العودة الآمنة إلى ديارهم ستكون ممكنة.

وتشارك البعثة بنشاط أيضاً في دعم وتنفيذ برامج شاملة مع عناصر البعثة الأخرى في مجالات العنف الجنساني وحماية المرأة والطفل. وتدمج تلك الابتكارات التركيز على هذه الشواغل في استراتيجية شاملة للشرطة المجتمعية تستكملها فرق مراقبة مجتمع النازحين في إطار حماية مواقع المدنيين. وهذه الاستراتيجية الشاملة يتم مواءمتها أيضاً لدعم وتعزيز الجزء الخارجي من استراتيجية الشرطة المجتمعية، التي تشمل جهاز الشرطة الوطنية في جنوب السودان وفرق مراقبة المجتمع مع عودة النازحين إلى ديارهم، وكذلك دعم جهود الجهاز في إطار المشروع الرائد للعودة الآمنة. وتتضافر تلك الجهود أيضا مع مفهوم الشرطة المتكاملة المشتركة المقترح حديثا وتدعمه تماماً. ويُتوخى أن يكون ذلك المفهوم هو استراتيجية الشرطة في المستقبل والقاعدة الأخلاقية المستقبلية لجهاز الشرطة في جنوب السودان في المستقبل.

أخيراً، أود الإشارة إلى القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) والمبادئ التوجيهية بشأن بناء قدرات الشرطة وتطويرها، بالنظر إلى أن الشرطة هي همزة الوصل بين المدنيين والحكومات. والشرطة تتفاعل مع السكان المدنيين على أساس يومي إذ تقدم لهم التوجيه والمساعدة والحماية. وذلك تجسيد للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الذي يُعرف مركزية دور الشرطة في حفظ السلام. ومع ذلك، فإن المبادئ التوجيهية بشأن بناء قدرات الشرطة وتطويرها توصي بأن ملكية عملية الإصلاح تعود للحكومة المضيفة وأن الخطط ينبغي أن تكون مرحلية، على أن تستكمل كل مرحلة قبل أن تبدأ المرحلة التالية.

واسمحوا لي أن أختتم بياني بالتشديد على أن حماية البعثة للمدنيين تواجه العديد من التحديات والمخاطر. ومع ذلك، فإننا على ثقة من أن حصولنا على الدعم الكافي، وبالتوجيه والمرونة، على النحو المبين في تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، والمبادئ التوجيهية بشأن بناء قدرات الشرطة وتطويرها، ستكون بعثتنا قادرة على التكيف والسيطرة من خلال نهج وبرامج إبداعية ومستدامة. وأرجو أن يستثمر المجلس في توصيات الفريق، التي من شأنها أن تساعدنا على أن نوفر للبعثات المرونة والموارد والتوجيه والدعم الضروري للتنفيذ الناجح لولاية حماية المدنيين واستمرارها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد بينت على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد شامبيون.

السيد شامبيون (تكلم بالفرنسية): أشعر بالامتنان البالغ لمجلس الأمن على إعطائي الكلمة اليوم.

وأود أن أعرض جانبا من جوانب عملنا فيما يتعلق بحماية المدنيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستراتيجية مكافحة انعدام الأمن في بيني، ذلك الإقليم الخاضع لسيطرة تحالف القوى الديمقراطية. وهذا النموذج لا يزال غير معروف بشكل جيد، وأود أن أشكر الأمين العام المساعد ديمتري تيتوف على إشارته لذلك في المجلس في ٢٠ آب/أغسطس (انظر S/PV.7508).

وقد وضعت تلك الاستراتيجية في نيسان/أبريل ٢٠١٤ من أجل مواجهة التهديدات الخطيرة وعمليات القتل العديدة التي شهدتها بيني خلال الأشهر السابقة. وكنا نلاحظ تزايد انعدام الأمن أثناء تلك الفترة. فقد وقعت خلال أربعة أشهر ١٧ جريمة قتل و ١٥ عملا إرهابيا و ١٤ عملية سطو مسلح أو تهديد أو اعتداء و ٦ حالات عدالة غوغاء، أدت إلى مقتل ٢٠ شخصا وإصابة ٢٩. وأخذ التشخيص بعين الاعتبار عددا

من العوامل، بما في ذلك تسلل المجرمين والمتواطئين المحليين؛ وعدم كفاية التنسيق بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية؛ والحركة غير المنضبطة لأفراد الشرطة المسلحين والجنود، الذين يتقاضون رواتب مزرية وغير المدربين تدريبا جيدا. والاتجار بالأسلحة داخل الدولة وعبر الحدود والذي يرتبط بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية؛ وفقدان الشعب للثقة في الأجهزة الأمنية.

إن الشرطة الوطنية الكونغولية تعاني من العديد من أوجه القصور في إقليم بيني. فتدريب الضباط سيئ، والبنية التحتية بحاجة إلى إصلاح، والمرافق، التي تمولها في المقام الأول الحكومة والأمم المتحدة، تعاني من ضعف التمويل. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بشجاعة وعزيمة العديد من أفراد الشرطة على جميع المستويات الذين أظهروا مهاراتهم وعزمهم على الرغم من حالة الحرمان الشديد. وثمة تقدم ولكنه ليس ملموسا بقوة. فقد انخفض عدد الوفيات خلال الانتخابات الرئاسية بشكل كبير في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠٠٦.

وقد تم تصميم استراتيجية مكافحة انعدام الأمن في بيني وفقا للمبادئ التالية: يتجاوز المسعى المشترك بين شرطة الأمم المتحدة والشرطة الوطنية الكونغولية الجانب المتعلق بحفظ الأمن ويعتمد نهجا أكثر شمولية، يرمي إلى إشراك أكبر عدد ممكن من الشركاء. كما تجمع الاستراتيجية بين حماية المدنيين واستعادة سلطة الدولة بغية تحقيق الهدفين المتمثلين في تعزيز القدرات المهنية والتشغيلية للشرطة الوطنية وضمان الأمن والنظام العام من خلال استجابة أمنية منسقة من قبل جميع الأطراف الفاعلة المحلية، سواء كانت مدنية أو عسكرية، كونغولية أو من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ويجري في إطار الاستراتيجية تنفيذ ٣٧ من الأنشطة التشغيلية والإدارية واللوجستية، بما في ذلك التدريب والمساعدة على التنقل والرصد وتقديم المشورة؛ والموارد البشرية؛ والتقارب بين السكان والسلطات والاستماع إليهم؛ وإدارة الأمن المشتركة؛ والتنسيق المدني العسكري؛ وبطبيعة الحال، تعزيز الإجراءات المشتركة ذات الأثر الفوري في مجالات الوقاية وإنفاذ القانون لمساعدة السكان. وتستفيد الاستراتيجية من أداء قيادة هيئة أركان شرطة الأمم المتحدة في كل من غوما وبيني، ومن الزيارات المنتظمة التي تقوم بها أفرقة الرصد التابعة لشرطة الأمم المتحدة.

إن شرطة البعثة ملتزمة بتنفيذ استجابات محددة للحد من التهديدات التي يتعرض لها السكان. وسأشير إلى بعضها. فبناء على إذن من رئيس البلدية، يشارك منسق فريق الاستراتيجية في اجتماعات لجنة الأمن الحضري. وتُعقد اجتماعات بين الشرطة الوطنية والمجتمع المدني من أجل العمل على ضمان الأمن المجتمعي. وقد عقدت المنظمات غير الحكومية ثلاث حلقات دراسية بشأن الشرطة المجتمعية وحقوق الإنسان. ونقوم رسميا بجمع وتجهيز المعلومات المتعلقة بالجماعات المسلحة.

وقد أظهرت تجربتنا في عام ٢٠١٤ بشأن استخدام الشرطة للطائرات بدون طيار قيمتها المضافة في مجال الأمن العام، ولكن لا يجري تنفيذ ذلك حاليا. وتشارك شرطة الأمم المتحدة أيضا منذ ١٦ شهرا في جهود كبيرة للغاية ترمي إلى تأمين الدعم اللوجستي للشرطة الوطنية الكونغولية، على سبيل المثال من خلال توفير ٧٠٠٠ دولار لتخصيص خطين هاتفيين ساخنين لاستراتيجية مكافحة انعدام الأمن لكي يستخدمهما السكان لطلب المساعدة أو إبلاغ الشرطة.

وفيما يتعلق بمبادرة حقوق الإنسان أولاً، فقد أتيحت لنا الفرصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ لاتخاذ إجراءات محددة وفقا لتلك المبادئ. ولم تتمكن وحدة الشرطة المشكلة، تماشيا مع لوائح الأمم المتحدة، من التدخل في بيني لأن تدريبها الأولي لم يكن قد اكتمل. وبالنظر إلى الاضطرابات، قررت شرطة الأمم المتحدة الاستخدام الفوري للوحدة، مما ساهم في توفير الأمن للسكان.

وتحققت بعض النتائج. فقد أنشأنا مركزا للتنسيق والقيادة والسيطرة وتم ربطه بالخطين الساخنين الخاصين بالاستراتيجية لتحسين استجابة الشرطة. وتلقينا على مدى ١٦ شهرا ٣٠٠٠ مكالمة أدت إلى ١٠٠٠ تدخل و ٧٠٠ استجواب وسبع عمليات بحث ومداهمة. ويصل إجمالي عدد الذين ألقي القبض عليهم والأفراد الذين قدموا للعدالة إلى ١٥٠٠ شخص في بيني، بمن في ذلك أكثر من ٣٠٠ جندي وشرطي وزهاء ١٢ من متمردي تحالف القوى الديمقراطية والماي ماي، و ٢٠٠ في أويتشا. ويرحب السكان والسلطات بهذا العمل وفوائده الأمنية بشكل منتظم. ونحن نتابع ذلك من خلال إجراء مسح شهري عن مستوى الرضا. ويؤكد المسؤولون المنتخبون تحسن مناخ الثقة في الشرطة الوطنية الكونغولية، وهم يرحبون الآن بعقد لقاءات مع منظمات المجتمع المدني. وترغب سلطات الشرطة الوطنية الكونغولية في كيفو الشمالية في توسيع نطاق النموذج ليشمل عدة مدن، بما في ذلك غوما.

وتواجه شرطة الأمم المتحدة عددا من التحديات والقيود التي تسعى للتغلب عليها بالوسائل المتاحة لديها، وذلك مثل تعقيد الشراكات والتنسيق وتعبئة جميع أنواع الموارد والتحول في شرطة الأمم المتحدة والبعثة ومواصلة تطوير القيادة والتحكم وتوجيه الأداء.

إن زيادة فعالية شرطة الأمم المتحدة ستتطلب اتخاذ بعض التدابير وتنفيذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) بشكل أسرع وأكثر حزما، وهو ما من شأنه التصدي للعديد من الصعاب التي نواجهها. ومن شأن إدماج عنصر الشرطة على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي، على وجه الخصوص، تسهيل تنفيذ مهامنا على المستوى التكتيكي. ويجب أن تستمر شعبة الشرطة في تنفيذ استراتيجيتها ”إلى الأمام نحو عام ٢٠٢٠“، وإطار إرشادي استراتيجي. وكان الجهد المبذول في إعداد استراتيجية مكافحة انعدام الأمن في بيني مرهقا للغاية. وشرطة الأمم المتحدة بحاجة إلى دعم متعدد التخصصات ما بين بشري وتقني وتشغيلي ومنهجي ولوجستي ومالي وفيما يتعلق بالأداء الإداري.

ختاما، إن الشرطة الوطنية الكونغولية في وضع دقيق. ولا يمكن تحقيق معجزة من دون تقديم الدعم المناسب. ويجب علينا أن نتجاوز مجرد النصائح والانتقادات. وأخيرا، فإن حماية المدنيين تتطلب التصميم والقدرات والموارد، وهو ما ينطبق على الشرطة الوطنية الكونغولية، وكذلك على الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد شامبيون على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريغوري هايندز.

السيد هايندز (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة هذه الفرصة للتحدث جنبا إلى جنب مع زملائي بشأن الإسهام الحاسم لشرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين في عمليات السلام. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناني، بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، للمجلس والبلدان المساهمة بأفراد شرطة على دعمها المتواصل لجهود حفظ السلام الجارية في ليبريا. لقد كان التزام الشرطة وتفانيها، ولا يزالان، حاسمين لحفظ السلام والاستقرار في ليبريا.

اليوم، سأتحدث عما تعنيه ولاية حماية المدنيين في ليبريا لشرطة الأمم المتحدة، وكيف أدى تفشي مرض الإيبولا المدمر إلى تحديات وفرص على السواء في الدفع قدما بجوانب الحماية خلال المرحلة الانتقالية.

لقد أنشأ مجلس الأمن البعثة في عام ٢٠٠٣، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وأسند إليها ولاية واضحة لحماية المدنيين المعرضين لخطر عنف جسدي وشيك، وذلك في حدود قدراتها، ودون المساس بالجهود التي تبذلها حكومة ليبريا. وبعد مرور ١٢ عاما، لا تزال لدى البعثة ولاية

لحماية المدنيين، مما يؤكد شرعية ومصداقية حماية المدنيين بوصفها جزءا هاما من أي جهد لحفظ السلام وبناء السلام على المدى الطويل. إن حماية المدنيين هي مسؤولية البعثة بأكملها. والجدير بالذكر أن شرطة الأمم المتحدة هي جزء لا يتجزأ من استراتيجية البعثة المتعلقة بحماية المدنيين، أولا، من خلال دعم الحماية عن طريق العمليات السياسية؛ وثانيا، من خلال تهيئة بيئة توفر الحماية؛ وثالثا، من خلال بناء طاقات وقدرات الشرطة الوطنية، ووكالات إنفاذ القانون الأخرى لحماية السكان من العنف الجسدي.

وقد دخلت استراتيجية الحماية الشاملة التي أعدتها البعثة حيز التنفيذ في ١ آذار/مارس ٢٠١٤. وهي ترمي إلى زيادة وعي الحكومة وفهمها لمسؤولياتها الكاملة والأساسية فيما يخص حماية المدنيين من الأذى الجسدي وإلى تعزيز قدرتها واستعدادها لتحمل تلك المسؤولية.

وتشير الاستراتيجية أيضا إلى وجود استعداد استراتيجي لدى للبعثة للعمل من أجل حماية المدنيين في حدود قدراتها عندما تكون الحكومة غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك.

وبينما نمضي قدما نحو مرحلة انتقالية، من المهم للغاية أن تكون هناك ملكية وقيادة وطنيتان في ما يتعلق باستعداد الحكومة الليبرية لتسلم كامل مسؤولياتها الأمنية من بعثة الأمم المتحدة في موعد غايته ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، على النحو المطلوب في القرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥). غير أنه في سبيل تقوية هذا الاستعداد، ستكون الشرطة الوطنية الليبرية وغيرها من الجهات الفاعلة في ميدان الأمن والعدالة بحاجة إلى مزيد من الدعم في ثلاثة مجالات مواضيعية للقيام بدورها في حماية المدنيين:

أولا، بعد سنوات من الدعم المقدم لبناء القدرات ومع ملاحظة المكاسب التي حققتها الشرطة الوطنية، فإنها لا تزال بحاجة إلى دعم لكي تفهم على نحو أفضل مسؤولياتها في مجال الحماية وتضطلع بها كاملة من خلال تعزيز قيادة الشرطة؛ وتعزيز المساءلة؛ وإنشاء آليات للقيادة والمراقبة والتنسيق؛ وتحسين تخطيط العمليات والاستجابة؛ وتعزيز تواصلها مع المجتمعات المحلية بدرجة كبيرة. وسيكون من المهم للغاية لاستمرار السلام والاستقرار في ليبريا إيجاد أساس أقوى من الثقة في نظام العدالة الجنائية الليبري والاطمئنان إليه، والمبنيين بصفة رئيسية على حماية المدنيين من خلال إقامة شراكات ثابتة بين الشرطة والمجتمعات المحلية التي تخدمها. وتواصل شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع الشركاء الثنائيين، توجيه الشرطة الوطنية الليبرية وتقديم المشورة لها في استراتيجيتها للتواصل مع المجتمعات المحلية وفي تنفيذ مشاريع محددة الأهداف لتعزيز هذه العلاقة. وقد تم إنجاز مشاريع بنجاح في عدة مقاطعات وسيجري توسيع نطاقها لتشمل جميع أنحاء ليبريا في سياق الدعم المباشر للسياسة الوطنية المنقحة للعمل الشُرطي الموجه لخدمة المجتمعات المحلية.

الآن، وثانيا، من أجل توسيع نطاق قدرات الحماية في جميع أنحاء البلد، من الضروري تحقيق لامركزية أجهزة الدولة والشرطة والعدالة وإعادة توزيع خدماتها لتشمل سكان المناطق النائية. ويجري إحراز تقدم مطرد في تنفيذ الأولويات المحددة في إطار خطة الحكومة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية لبعثة الأمم المتحدة، ويشمل ذلك أيضا نشر أعداد متزايدة من الشرطة في جميع أنحاء البلد. وتحقيقا لهذه الغاية، تعكف الشرطة الوطنية الليبرية حاليا على نشر ٥٥٢ من أفرادها في المقاطعات الحدودية.

وثالثا، من الضروري مواصلة تعزيز المساءلة والرقابة لتوطيد مسؤوليات ليبريا على صعيد حماية المدنيين. وخلال عام ٢٠١٥، وبعد مشاورات موسعة، يناقش المجلس التشريعي في ليبريا الآن الإصلاح التشريعي الذي تشتد الحاجة إليه للشرطة الوطنية. وثمة مشروع قانون للشرطة يتضمن توفير الرقابة المدنية في مجالين رئيسيين – الشكاوى المقدمة ضد الشرطة

ووضع سياساتها. وللمرة الأولى أيضا، أصبح هناك انتشار الآن لشعبة المعايير المهنية للشرطة خارج العاصمة منروفيا لتعزيز المساءلة والآليات التأديبية.

وفي كل من المجالات المواضيعية الثلاثة المبينة آنفا – بناء القدرات المحدد الأهداف وتحسين مشاركة المجتمعات المحلية؛ ولامركزية تقديم الخدمات وإعادة توزيعها؛ وتعزيز المساءلة والرقابة – جلبت أزمة الإيبولا، التي امتدت لأكثر من ١٦ شهرا وحصدت الآلاف من الأرواح، عن غير قصد فرصا جديدة لتعزيز قدرات ومسؤوليات الشرطة الوطنية في مجال الحماية، بما في ذلك تشجيع تحسين العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي وتعزيز وجود الشرطة في جميع أنحاء البلد. وعلى وجه الخصوص، دعمت شرطة الأمم المتحدة البرامج الوطنية لزيادة الوعي وتوعية المجتمعات المحلية لمنع زيادة انتشار فيروس إيبولا، كما دعمت إعداد استجابة متكاملة في عمليات مكافحة الإيبولا. وفي نهج قائم على الشراكة، دربت شرطة الأمم المتحدة ١٠٠٠ من موظفي إنفاذ القوانين الليبريين في مجال حقوق الإنسان وحماية المدنيين أثناء فترة حالة الطوارئ، فيما وفرت وحدات الشرطة المشكلة التابعة لنا الدعم للشرطة الوطنية الليبرية في إدارة النظام العام.

وأوجدت أزمة الإيبولا تحديات لم يسبق لها مثيل. فقد اختبرت قدرة البعثة على إعادة التفكير في طريقة تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين وتعديلها واستكشاف مجالات جديدة للتعاون والدعم مع الشرطة الوطنية والجهات الفاعلة الأخرى في توفير حزام أمني يتيح القيام بالجهود الصحية والإنسانية الضرورية. ويسلط ذلك الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه الشرطة في سياقات تشغيلية لا يمكن في كثير من الأحيان التنبؤ بها في مجال حماية المدنيين.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري للدول الأعضاء على الوقوف إلى جانب ليبريا وبعثة الأمم المتحدة في مواجهة هذه التحديات المتعلقة بالحماية والعمليات، وأشكر بصفة خاصة أفراد البعثة على شجاعتهم والتزامهم بحفظ السلام خلال هذه الفترة. وعلاوة على ذلك، فإنه تجدر الإشادة بقطاع الأمن في ليبريا لقدرته على التكيف ومهنيته في منع انتشار فيروس إيبولا على الرغم من محدودية قدراته وموارده والمخاطر التي يشكلها الوباء. وتجدر الإشارة إلى أن ليبريا خالية الآن من الإيبولا.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإن ولاية حماية المدنيين الجديدة المسندة إلى البعثة، والوارد في القرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥) المتخذ في أيلول/سبتمبر، لا تخلو من تحديات، ولا سيما بالنظر إلى نقل المسؤوليات الأمنية والخفض الكبير في عنصري البعثة الشرطي والعسكري خلال الفترة المفضية إلى حزيران/يونيه العام المقبل. وقد أكد مجلس الأمن مجددا على ولاية الحماية المسندة إلى البعثة وأشار إلى أنه اعتبارا من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، ستواصل البعثة دعمها لأجهزة الأمن الليبرية في حماية المدنيين في حال تدهور الوضع الأمني على نحو يهدد بحدوث انتكاسة استراتيجية على صعيد السلام والاستقرار، مع الأخذ في الاعتبار تقلص قدرات البعثة ومناطق انتشارها. وهذا التغيير في الاستجابة التشغيلية للبعثة في ما يتعلق بحماية المدنيين سيتطلب وضوحا بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة بخصوص الظروف التي سيجري نشر القدرات المسلحة للبعثة في ظلها وبشأن ما يشكل فعلا تدهورا أمنيا على نحو يهدد بحدوث انتكاسة استراتيجية.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أن حفظ الأمن يشكل جزءا لا يتجزأ من عمليات الأمم المتحدة للسلام، ويجب أن تكون لدينا ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للإنجاز وأن تُرصد لها الموارد المناسبة. وما زالت هناك حاجة ملحة إلى الاعتراف بأن ولاية كل عملية من عمليات حفظ السلام، كما يتضح اليوم، خاصة باحتياجات البلد المعني والحالة فيه. وعلى النحو المبين في القرار الأول المتعلق بأعمال الشرطة

في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والمتخذ في العام الماضي، القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، فإن شرطة الأمم المتحدة تضطلع بدور حاسم في دعم جهود الحماية من خلال العملية السياسية؛ وفي تهيئة بيئات مواتية للحماية؛ وعن طريق بناء قدرات المؤسسات الشرطية الوطنية وإمكانياتها لحماية السكان من العنف البدني – وهي جميعا أمور تدعم استدامة السلام والأمن والاستقرار في حالات ما بعد الصراع.

ومرة أخرى، أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة هذه وعلى منحي الفرصة لمخاطبة المجلس اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هايندز على إحاطته الإعلامية، كما أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة على أنهم تناولوا جميعا بوضوح كبير بعض المسائل الهامة التي تواجه وحدات الشرطة كجزء من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في سياق السعي إلى تنفيذ ولايات حماية المدنيين.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن وأشجعهم بصفة خاصة على الرد على ما استمعوا إليه للتو من مقدمي الإحاطات الإعلامية الأربعة وعلى طرح أسئلتهم على مقدمي الإحاطات.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئاسة المملكة المتحدة على المبادرة بعقد هذه الجلسة الهامة عن الصعوبات التي تواجه قوات شرطة الأمم المتحدة في تنفيذ ولاية حماية المدنيين. كما أود أن أشكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، ونائب مفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوض شرطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على إحاطاتهم الإعلامية.

قبل عام تقريبا، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، وهو أول قرار له بشأن مهام الشرطة. وهو يوفر توجيها استراتيجيا وعمليا لرؤساء عناصر شرطة الأمم المتحدة. ومن المهم ضمان مستويات عالية من الكفاءة والتدريب الكافي والمعدات الملائمة لعناصر شرطة الأمم المتحدة، حيث أنها ن تكون قادرة من دونها على الاضطلاع بفعالية بولايتها المتعلقة بحماية المدنيين.

فمن المنطقي إذن أن تواصل شرطة الأمم المتحدة والدول الأعضاء التعاون فيما بينها تعاونا وثيقا بهدف تحديد المجالات التي توجد فيها ثغرات ينبغي سدها أو تحسينها. علاوة على ذلك، وبما أن عناصر الشرطة تتفاعل بانتظام مع السكان، فمن المهم أن يتم تزويد الضباط بالمعرفة اللغوية والثقافية المناسبة للبلد المضيف. وبناء على ذلك، نشجع الدول الأعضاء على زيادة عدد الموظفات، المدربات على النحو المناسب ضمن عناصر الشرطة، بما في ذلك في المناصب الرفيعة المستوى. ونعتقد أن الموظفات بمقدورهن على نحو أفضل حماية النساء الأخريات من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ومن الاعتداء على النساء والأطفال، بصورة عامة.

إن تلك العناصر، إذ تأخذ في الاعتبار التهديدات الناشئة عن الجريمة المنظمة، وانتشار الأسلحة وعدم كفاية عدد الضباط داخل عناصر الشرطة، يجب أن تتعاون بطريقة منسقة ومتسقة مع جميع العناصر الأخرى، فضلا عن المجتمع المدني، بغية تحسين تنفيذ الولاية المتعلقة بحماية المدنيين.

وأود أن أستدل على وجه التحديد بالحالة في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وجمهورية أفريقيا الوسطى. في جنوب السودان، على الرغم من التعزيز المتعاقب لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وولاياتها المتعلقة بحماية المدنيين، ورصد المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان والتحقيق فيها، فإن الحالة في صفوف المدنيين تثير القلق على نحو

أكبر. وتجسد تلك الحالة ابتعاد مجلس الأمن عن رؤيته الأصلية إبان إنشاء البعثة في عام ٢٠١١، التي كانت تتضمن رؤية تقوم على بناء السلام واستتباب الأمن وتيسير التنمية. غير أن البعثة ما زالت مفيدة في توفير الملجأ لعشرات الآلاف من المدنيين داخل قواعدها، حتى وإن لم يكن ذلك كافيا لاستيعاب مثل هذه الأعداد. ولحماية المدنيين على وجه أفضل، لا بد من تجاوز نطاق مجرد وجود مادي بتعزيز الالتزام بالمنع، والتنقل، والتدخل الفعال، وحماية المدنيين من التهديدات الوشيكة. ونرحب بتشكيل رواندا مؤخرا لقوة شرطة في ملكال في ولاية أعالي النيل ونأمل أن تحقق في القريب العاجل كامل قدرتها بالنشر الإضافي لوحدات الشرطة المشكلة الأخرى. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نفكر في حماية فرادى ضباط الشرطة، غير المسلحين وغير المزودين بالمعدات الواقية.

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، نرحب بالأنشطة المضطلع بها في إطار مكافحة انعدام الأمن في بيني بالإقليم الذي تسيطر عليه القوات الديمقراطية المتحالفة. ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في بعض الأنشطة الرئيسية المحددة في خطة العمل لإصلاح الشرطة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٧، بما في ذلك إنشاء آلية دعما للإصلاح وتنفيذه، فضلا عن زيادة وتعزيز قوات الشرطة المتخصصة.

وندعو عنصر الشرطة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مواصلة الإسهام في تدريب الشرطة الكونغولية في مجالي الحفاظ على النظام وحقوق الإنسان. ويجب عليها أيضا تعزيز انتشارها في المناطق النائية وتسوية مشاكلها اللوجستية للقيام بعمليات هجومية مضادة سريعة في الحالات التي يتعرض فيها للهجوم السكان المدنيون. وفي ذلك الصدد، من المهم أن يركز عملها على التدابير الوقائية وأن تسعى بشكل خاص إلى تعزيز علاقاتها مع المجتمعات المحلية والشرطة الكونغولية من أجل تحسين الإنذار والاستجابة السريعين. وتحقيقا لتلك الغاية، نشجع أيضا السلطات الكونغولية على استكمال الأدوات القانونية المستخدمة في الإصلاح وشن حرب على الإفلات من العقاب بمحاكمة مرتكبي أعمال العنف المزعومين.

وفي ليبريا، أحرزت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تقدما كبيرا، خلال أكثر من ١٢ عاما من وجودها. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وبما أن البعثة في مرحلة انتقالية، فإنها تحتاج إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى النجاح في نقل جميع الاختصاصات المتصلة بالأمن إلى السلطات الليبرية، وفقا للقرار ٢٢٣٩ (٢٠١٥) الذي اعتمد في ١٧ أيلول/سبتمبر. وللقيام بذلك، يجب أن نعزز قدرة أجهزة الأمن الليبرية، لا سيما الشرطة الوطنية الليبرية ومكاتب الهجرة والجنسية، ونعجل بتنفيذ برامج دائمة في مجالات سيادة القانون، والعدالة ،والحوكمة، وإصلاح قطاع الأمن. ومواصلة إسهام الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أمر أساسي. ويجب ألا ننسى أن كل هذا يجب أن يتم بالتعاون الوثيق مع حكومة ليبريا وبمشاركتها.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، إن إعادة فتح أقسام الشرطة واستئناف دوريات الشرطة في بانغي مؤشرات إيجابية، لأن السكان أنسفهم، حتى عهد قريب، كانوا يشكلون لجانا ومجموعات للدفاع عن النفس. ونشجع سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على مواصلة الالتزام بتعزيز أمن سكانها وبناء ثقة الشعب في قوات حفظ النظام. غير أننا ما زلنا نشعر ببالغ القلق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف ضد المدنيين التي ترتكب مع الإفلات من العقاب.

وعلاوة على ذلك، وبينما نرحب بالجهود المحمودة التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى في مجال حماية المدنيين، نعتقد أنه يجب عليها أن تضطلع بدور حاسم في استعادة سيادة

القانون وتقديم المساعدة إلى الحكومة الانتقالية في مكافحة الإفلات من العقاب.

وفي الختام، نرحب بالدور الحاسم الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في أداء ولاياتها المتعلقة بحماية المدنيين ونشيد إشادة مستحقة بجميع ضباط وضابطات الشرطة الذين لا يزالون يبذلون قصارى جهدهم لحماية المدنيين، وبجميع البلدان المساهمة بأفراد الشرطة التي قامت بعمليات النشر في بلدان في حالات النزاع أو خارجة من النزاع.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بتوجيه سؤال إلى مفوضي عناصر الشرطة الثلاثة. ماذا يتوقعون تحديدا من مجلس الأمن، الذي يمكن أن يساعدهم على حل المسائل في الميدان، لا سيما المسائل المتعلقة بتنفيذ ولاية حماية المدنيين؟

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أذكر بكل احترام المتكلمين بأن بروز الضوء المُتَوَهّج يعني أن وقتهم انتهى وأنه ينبغي لهم اختتام ملاحظاتهم على وجه السرعة.

السيدة قعوار (الأردن) (تكلمت بالإنكليزية): أنا ابنة جندي، وبالتالي، فإنني أعد بأن أكون منضبطة للغاية.

أود بداية أن أتقدم بالشكر إلى كل من مفوضي الشرطة في مختلف بعثات الأمم المتحدة على جهودهم الكبيرة وعطائهم المستمر. نحن نعي الصعوبات والتحديات التي تواجههم. وأتقدم بالشكر إلى السيد لادسوس والسيد بنت والسيد شامبيون والسيد هايندز.

جميعنا يدرك أن منظومة الأمم المتحدة تقوم على وضع استراتيجيات وأنشطة حفظ وبناء السلام والتي يتم تنفيذها وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يؤكد على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان وحماية المدنيين في مناطق عمليات حفظ السلام المختلفة. وجميعنا يدرك أيضا التحديات المعقدة التي تواجهها قيادة البعثات أثناء تنفيذها لعمليات حفظ السلام والحاجة إلى زيادة المكون الشرطي في هذه العمليات.

الأمر الذي يستدعي تعزيز معايير النشر السريع والفعال للبعثات، وتطوير معايير مشتركة للتدريب وبناء القدرات لقوات الشرطة وعناصر القطاع الأمني في الدول المضيفة والتخطيط الاستراتيجي وبرامج التحول بما يتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة وهدفه الأساسي وهو حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب وحفظ الأمن والسلم الدوليين. وفي سبيل تحقيق التوجهات الاستراتيجية وتخطي التحديات التي تواجه البعثات في مناطق النزاع وضمن الأهداف الميدانية، والتي تم عرضها بشكل واف من قبل مفوضي الشرطة في أكثر من بعثة، كان لا بد من وضع قائمة أولويات تتضمن التحديات المستمر والمتغيرة في الميدان، والتي من أهمها ما يلي:

أولا، طبيعة البرامج التدريبية التي تطبقها البلدان المساهمة بقوات الشرطة. ثانيا، تعزيز منظومة حماية المدنيين والضمانات المتاحة لتنفيذ ذلك بحيث يتم دعم النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان وتطوير المؤسسات الأمنية وبناء القدرات في مجالي الأمن والتنمية. ثالثا، تعزيز إنفاذ القانون على المستوى المحلي في البعثات المختلفة وتأهيل أفراد الشرطة المحلية في جميع المجالات الشرطية. وفي هذا الخصوص، يقوم الأردن بتطبيق خطة تدريبية شاملة في مجال عمليات حفظ السلام والشرطة المجتمعية وحقوق الإنسان. تستند هذه الخطة إلى أساسيات متنوعة من حيث تطوير المعاهد التدريبية إلى مدينة تدريبية شاملة ومتخصصة في عمليات حفظ السلام ومواكبة تطور المناهج التعليمية ورفد مراكز التدريب بخبرات وكفاءات عالية في مجالي حفظ السلام والأمن المجتمعي والتأهيل والإدماج مما يتيح المجال أمامنا لاعتماد معايير التدريب الإقليمي والدولي. وحاليا، تتضمن البرامج التدريبية التي تنفذها مديرية الأمن العام في الأردن دورات متخصصة في مجالات الحماية ومكافحة

الإرهاب وتعزيز الإدماج المجتمعي وذلك من خلال العديد من المناهج التدريبية والتي من أهمها الوثيقة الصادرة عن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني والمتعلقة بالمفهوم التنفيذي لحماية المدنيين، باعتباره أحد أهم الأهداف في عمليات حفظ السلام والذي ينظر إليه كنتيجة رئيسية لدعم شرعية ومصداقية منظمة الأمم المتحدة.

وفي سبيل تعزيز القدرة على مواجهة ظروف العمل الميدانية في ولايات الأمم المتحدة المختلفة، كان لا بد من وضع استراتيجية شاملة في مجال التدريب الشرطي وحجم المشاركة سواء في الوظائف أو المناصب أو ضمن وحدات الشرطة الخاصة. وفي هذا الصدد، قام الأردن بتعزيز كل الخطط الاستراتيجية الأمنية المتعلقة بعمليات حفظ السلام تحقيقا لمبدأ راسخ يؤمن به وهو أن الأمن والسلام حق للجميع. كما أن الأردن يدعو إلى دعم كل الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف التي نسعى جميعا لتحقيقها والتي تتمثل في تخطي التحديات الميدانية في البعثات المختلفة وتعزيز منظومة حماية المدنيين والتي هي أسمى مهام عمليات حفظ السلام وتقديم الدعم اللازم في مجالات التدريب المختلفة وتعزيز الموارد المادية والبشرية للبعثات.

وقد تعترضنا الكثير من التحديات في سبيل تحقيق هذه الأهداف والتي قد تؤثر على قدرة بعثات السلام على تحقيق المهام الموكلة إليها، خاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. والتي ذكرتم بعضا منها خلال إحاطاتكم الإعلامية. وأود هنا أن أركز على بعض العمليات المشتركة خاصة في البيئات المعقدة التي لا يوجد فيها أمن أو استقرار والتي قد يحدث فيها تداخل في المهام والمسؤوليات بين قوات الشرطة والقوات العسكرية. وسؤالي هنا، هل تواجهون وضعا كهذا بشكل متكرر خلال أدائكم لمهامكم؟ وهل عدم وضوح المهام، في بعض الأحيان، يؤثر على حماية المدنيين؟ وأخيرا، كيف يمكن لمجلس الأمن أن يساعد في معالجة هذا الأمر؟

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أرحب بالإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد إيرفي لادسوس، ومفوضي الشرطة من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

سأوجه أسئلتي الآن، في البداية، حتى تفهم بوضوح. لدي سؤالان بشأن السياسات الجنسانية في عناصر الشرطة. أولا، ما هي التطورات الأخيرة فيما يتعلق بالنسبة المئوية للنساء في عناصر الشرطة في البعثات، وما هي التدابير التي تتخذ لزيادة هذا الرقم؟ ثانيا، نعلم أن هناك كبير مستشارين في الشؤون الجنسانية، ونود أن نعرف إذا كانت هناك نية لتعيين منسقين محددين ضمن عناصر الشرطة في البعثات لكفالة إدماج منظور جنساني في كل وحدة. وجهت الآن أسئلتي.

نحن نتفق تماما على أن عناصر الشرطة توفر قدرا كبيرا من القيمة المضافة إلى الولايات المعقدة التي تتسم بها عمليات حفظ السلام اليوم، وخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. تتمتع وحدات الشرطة بإمكانات هائلة على توليد الثقة، لأنها تعمل عن قرب مع السكان المحليين، وهذا القرب بالغ الأهمية. غير أننا نود أن نشير إلى أنه، من أجل تحقيق تلك الإمكانات، يجب أن تخضع وحدات الشرطة للمساءلة عن أعمالها ويجب أن تتلقى التدريب المناسب. المساءلة والتدريب أساسيان بالنسبة لأي بعثة، لكن هذا ينطبق بقدر أكبر في حالة عناصر الشرطة. ينبغي للبلدان المساهمة بقوات تقديم وحدات شرطة مدربة جرى اختيارها بعناية ولديها خبرات قبل النشر في مجالات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والعنف الجنسي. من شأن هذا التدريب السابق للنشر، في رأينا، تحقيق الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة، ولذلك من دواعي سرورنا أن إسبانيا تلقت توضيحا مفاده أن جميع الأفراد الذين يتم نشرهم

في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تلقوا التدريب المناسب قبل النشر وفقا للمعايير المحددة من جانب هذه المنظمة.

لا يمكن لعناصر الشرطة في البعثات أن تكون فعالة إلا إذا كانت البعثات نفسها فعالة. وفي هذا الصدد، نتشاطر التوصيات الرامية إلى كفالة فعالية البعثات التي وضعها الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام (انظر S/2015/446) والواردة في تقرير الأمين العام لاستعراض تنفيذ التوصيات (S/2015/682). وعلى أعضاء مجلس الأمن التزام بتكليف البعثات بولايات واضحة تعكس الإرادة السياسية الكافية لتنفيذها، وأن تمنح البعثات ما يلزم من القدرات الاستخباراتية والتدريب في مجال التكنولوجيات الجديدة. ونشاطر أيضا الفكرة المعرب عنها في تقرير الأمين العام التي مفادها أن منع نشوب النزاعات عنصر رئيسي من عناصر عمليات حفظ السلام ومبدأ مهم بصفة خاصة فيما يتعلق بسلوك عناصر الشرطة في سياق حماية المدنيين.

النقطة الأخرى هي التنسيق بين الشرطة ومستشاري الحماية. ونحن نعتقد أنه بالغ الأهمية، لأن عمل الشرطة، بالنظر إلى قربها من السكان المحليين واتصالها المباشر معهم، يمكن أن يساعد في الكشف عن حالات التنازع المحتملة ويمكن أن يمنع اندلاع العنف. وعلاوة على ذلك، نذكر بأن شرطة الأمم المتحدة تضطلع بدور بالغ الأهمية في دعم إصلاح القطاع الأمني، ولا سيما وحدات شرطة الدول المضيفة. كما تؤيد إسبانيا وضع إطار توجيهي استراتيجي لوحدات الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام من شأنه أن يضع أساسا مبدئيا لعمل عناصر الشرطة في البعثات.

ويحدونا الأمل في الانتهاء من هذه الركيزة بنهاية العام.

كما نجد قرار تنظيم إجراء استعراض خارجي لمهام وهيكل وقدرة شعبة شرطة الأمم المتحدة حسن التوقيت. إن الطلب على المهام التي تضطلع بها وحدات الشرطة في عمليات حفظ السلام وازدياد تعقيدها يعني أن الشعبة تتمتع بالهيكل المناسب والموارد البشرية الكافية للاضطلاع بعملها. في مؤتمر قمة القادة مؤخرا بشأن حفظ السلام تعهدنا باستعراض المساهمات في المستقبل بوحدات الشرطة المشكلة وفرق الدرك – وهو الحرس المدني الذي نفخر به بوجه خاص، الذي يضطلع بعمل رائع في هايتي وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي الختام، أود أن أشدد على الدور الأساسي الذي تضطلع به عناصر الشرطة في البعثات في سياق المرأة والسلام والأمن. ومشاركة المرأة في وحدات الشرطة أكثر تطورا من مشاركتها في العناصر العسكرية ولكننا لا نزال بعيدين عن هدفنا المتمثل في ٢٠ في المائة. ونرحب بإطلاق شعبة الشرطة في إدارة عمليات حفظ السلام مؤخرا مجموعة الأدوات الجنسانية لشعبة شرطة الأمم المتحدة، ولكنني أعتقد أنه يمكننا أن نكون أكثر طموحا. ويشير القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥) الذي أقر مؤخرا إلى أننا يجب أن نبذل المزيد من الجهود لزيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. ستزيد مشاركة المرأة من تعزيز الثقة فيما بين السكان المدنيين وتساعد على حماية النساء والأطفال من جميع أشكال العنف والاعتداء، وتؤدي إلى الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي أو الجنساني.

وأخيراً، أود أن أشير إلى حالات الاستغلال والاعتداء الجنسي من جانب أفراد الأمم المتحدة. في هذا الصدد، نؤيد تماما سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح مطلقا، وفيما يتعلق ببلدي، نحن ملتزمون بتطبيق تلك السياسة على نحو أكثر صرامة، كما ذكر رئيس الوزراء في الاستعراض الأخير للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) (انظر S/PV.7533).

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر رئاسة المملكة المتحدة على عقد جلسة اليوم الثرية بالمعلومات ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

إن عمل الشرطة في حفظ السلام وبناء السلام هام من حيث حماية السكان المدنيين والاضطلاع بدور رائد في استعادة المؤسسات الأمنية الوطنية. إن زيادة عدد أفراد الشرطة المنتشرة والتغير في طابع مهامها استجابة ضرورية للواقع المتزايد التعقيد والحاجة إلى تعزيز أساسيات عملها، التي نؤيدها تأييدا كاملا. ونوافق أيضا على أن من مسؤولية كل دولة حماية سكانها المدنيين، ولكن إن أخفقت دولة ما في ذلك، يمكن أن يضطلع وجود شرطة الأمم المتحدة بدور رئيسي في دعم السلطات الوطنية للوفاء بالمهمة.

إن وجود شرطة الأمم المتحدة في مناطق النزاع يؤدي إلى شعور بالأمن لدى السكان من خلال الأثر الرادع لها ومن خلال التفاعل الذي تولده مع السكان المحليين. وتتيح هذه الدينامية للشرطة أن تعمل كآلية للإنذار المبكر تمشيا مع مبادرة الأمين العام ”حقوق الإنسان أولاً“. كما تيسر عمليات المصالحة وبناء الثقة بين المجتمع المدني والدولة، وهي من أهداف إصلاح قطاع الأمن.

يجب أن تكون حماية المدنيين في صميم تدريب الشرطة. ويجب توفير الإعداد الصحيح والمعدات اللازمة لوحدات الشرطة من أجل احترام حقوق الإنسان وإنفاذ سيادة القانون وحماية السكان المدنيين، لا سيما من يعيشون في أوضاع هشة، مثل النساء والأطفال الذين قد تعرضوا لجرائم العنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس. وفي هذا الصدد، نؤيد سياسة الأمين العام التي تقضي بعدم التسامح إطلاقا، وندعو إلى محاكمة ومعاقبة أي سوء سلوك.

ومن شأن زيادة مشاركة النساء في الشرطة أن تلبي احتياجات وتوقعات المدنيات وأن تيسر استعادة الثقة والحد من الإفلات من العقاب. لذلك، ووفقا للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ٢١٢٢ (٢٠١٣)، نود تسليط الضوء على الحاجة إلى زيادة مشاركة وقيادة المرأة في وحدات الشرطة من كل من البلدان المساهمة بأفراد ومن البلدان المضيفة للبعثات. ونشجع البلدان المساهمة بأفراد شرطة على سد الفجوة القائمة اليوم في الكفاءة وذلك لكفالة المزيد من مشاركة المرأة. ونرحب أيضا مع الاهتمام بالمبادرات المبتكرة للمنظومة الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أفراد الشرطة، مثل دليل شرطة الأمم المتحدة المعني بالمسائل الجنسانية ومجموعة الأدوات الجنسانية، التي أعلن عنها في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وإنشاء دور مستشار الشؤون الجنسانية.

أخيرا، وفي إطار برنامج حكومة شيلي للتعاون الدولي للشرطة النظامية، جرى تدريب أكثر من ٢٥٠ من ضباط الشرطة الوطنية الهايتية على يد بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، مما أسهم بالتالي في التدريب المهني على المستوى الأساسي وللضباط ذوي الرتب المتوسطة والعليا. والتدريب القوي للشرطة أمر أساسي لاحترام حقوق الإنسان وللتطور الديمقراطي لأي بلد. تساعد وحدات الشرطة في النهاية في إرساء الأسس الكاملة لسيادة القانون، حيث المصالحة وتعزيز التنمية من خلال النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة والاجتماعية هي المفتاح للتغلب على النزاعات وتوطيد السلام.

نود أن نختتم بسؤال يتعلق بالملاحظات التي أدلى بها زميلنا ممثل إسبانيا. ما هي القيود الرئيسية الماثلة اليوم أمام نشر عدد أكبر من النساء في وحدات الشرطة في عمليات حفظ السلام وكيف يمكن التغلب على هذه العقبات المحتملة؟

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام السيد لادسوس على إحاطته الإعلامية ونرحب بجميع مفوضي الشرطة. ونشكرهم قبل كل شيء على خدمتهم غالبا في بيئات صعبة للغاية وعلى حضورهم هنا لتقديم إحاطة إعلامية لنا.

ونود أن نعرب عن شكرنا للمملكة المتحدة لعقد جلسة الإحاطة الإعلامية الهامة هذه. من الأهمية الكبيرة بمكان أن يصبح هذا حدثا سنويا، ليس بسبب ما يحدث خلال الإحاطة الإعلامية نفسها فحسب، بل بالنظر إلى جميع الاجتماعات الجانبية التي تنعقد والتي نستمع خلالها بصورة مباشرة لمفوضي الشرطة، الذين يعرضون منظور لا نحصل عليه يوميا، وسأعود إلي ذلك قريبا.

يتغير عالم شرطة الأمم المتحدة بسرعة. قبل ثلاث سنوات فقط، كانت هناك ٥٢ من وحدات الشرطة المشكلة المشاركة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. واليوم هناك ٦٤ وحدة – وفي مؤتمر قمة القادة بشأن حفظ السلام قبل ستة أسابيع، تعهدت الدول الأعضاء بإضافة ١٥وحدة. في وقت سابق من هذا العام، ولإعطاء مثال واحد، أذنا بنشر وحدات من شرطة الأمم المتحدة في بعثة واحدة فقط – في جمهورية أفريقيا الوسطى، تزيد عن ما جرى نشره على الصعيد العالمي منذ ٢١ عاماً. وهذه مجرد فكرة عن الأعداد الكبيرة، ولكنها الأهمية الكبيرة لهذه الشرطة في مجتمعات ما بعد النزاع وفي المجتمعات التي لا تزال تعاني من النزاع، وفي الدول الضعيفة. وهذه مهمة بالغة الأهمية، وبصفتنا مجلس الأمن فنحن بحاجة إلى التفكير في ذلك في عملنا مع شعبة الشرطة في الأمم المتحدة ودعمنا لها.

لا يتعلق الأمر بالأرقام وحدها. مع نشر المزيد من الشرطة، فإننا نطلب منها المزيد، وندرك الآن أن فعالية الشرطة أمر بالغ الأهمية لتحقيق واحدة من أهم وأصعب ولايات حفظ السلام، أي، حماية المدنيين. ويعرف القادة الحاضرين معنا اليوم هذا أكثر من أي شخص آخر. ويمثل فرادى الضباط في الشوارع خط الدفاع الأول والنقطة الأولى لتقديم المساعدة للمدنيين المحتاجين. وهذا العمل يؤهل الضباط بنوع المعارف المحلية القيمة والتبصر والعلاقات التي يمكن أن تساعد قادة البعثة على تنقيح الاستراتيجيات وأساليب التصدي بشكل أكثر فعالية للتهديدات المحتملة للمدنيين. ولذلك فإن العمل الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة يمكن أن يفيد البعثة بأكملها والطريقة التي تجري بها معايرة تلك البعثات للاضطلاع بمهمتها الأساسية.

في الأجل الطويل، وبطبيعة الحال، والأهم من ذلك، تسهم شرطة الأمم المتحدة في الحماية المستدامة للمدنيين وفي التحرر من الخوف في البلد عن طريق تدريب نظرائها المحليين، وبناء مؤسسات دائمة تحترم حقوق المدنيين.

ومهمتهم هي محاولة الوصول إلى مرحلة نستغني فيها عنهم لكيلا نحتاج لشرطة الأمم المتحدة أو حفظ السلام لديها، ويتحقق ذلك من خلال بناء المؤسسات الأمنية المحلية، وخاصة قوات الشرطة.

وما بين تسيير دوريات يومية إلى صياغة برامج لسنوات عديدة، من الواضح أن عددا متزايدا من أفراد شرطة الأمم المتحدة يمكنهم ويتعين عليهم القيام بدور قيادي في مجال حماية المدنيين، ويجب علينا في المجلس أن نبذل كل ما بوسعنا لإنجاح ما يقومون به. وأود أن أسلط الضوء بإيجاز على أربعة طرق يمكننا من خلالها القيام بذلك.

أولا، يجب علينا ضمان أن يعكس نهج الأمم المتحدة لحفظ السلام أهمية الشرطة تماما. وكما قال آخرون، فإن ذلك يعني دعم استمرار الإصلاحات، بما في ذلك من خلال عملية الاستعراض الخارجي، التي اقترحها الأمين العام لدراسة كيفية استعداد شرطة الأمم المتحدة وجاهزيتها، لتنفيذ تلك المسؤوليات الهائلة. وأعلم أن هناك شعورا لدى الكثيرين هنا بوجود أوجه قصور في كيفية نشر الشرطة في مناطق البعثات، ونوع التدريب والمعدات التي تمتلكها للقيام بوظائفها. وهذا يعني أيضا دعم جهود شعبة الشرطة، من أجل وضع إطار للتوجيه الاستراتيجي لشرطة الأمم المتحدة، يتوق إليه الكثيرون.

ثانيا، يجب علينا أن نضمن أن يكون جميع أفراد شرطة الأمم المتحدة مدربين ومجهزين بشكل جيد، وقد سعينا في الولايات المتحدة لتلبية تلك الاحتياجات. ومنذ عام ٢٠١٠، قمنا بتدريب أكثر من ٥٠٠٠ فرد من أفراد شرطة قوات حفظ السلام، ونخطط العام المقبل للقيام بدورات تدريبية في سبع دول مساهمة بأفراد شرطة، وتعزيز التحضير لما قبل النشر لما يناهز ١٤ وحدة. كما نواصل أيضا تقديم الدعم المالي والمادي والتقني للجهود التي تبذلها شعبة الشرطة التابعة للأمم المتحدة من أجل تحسين معايير وحدة الشرطة المشكلة، والتدريب والمناهج التي تقدمها. ولأن الشرطة المدربة تدريبا جيدا لا يمكن أن يكون لها تأثير إلا عندما تعمل في الميدان، فإننا نعمل أيضا من خلال الشراكة الأفريقية المعنية بالاستجابة السريعة من أجل حفظ السلام، على ضمان نشر تلك الوحدات بسرعة. هنا، وفيما يخص مسألة مهمة للغاية، ترمي الولايات المتحدة، من خلال شراء وتسليم المعدات التي تحتاجها وحدة الشرطة المشكلة، إلى تقصير فترات النشر من عدة أشهر إلى أقل من ٣٠ يوما، بعد اعتماد قرار مجلس الأمن. ونحن نعلم أنه سيكون من الصعب تنفيذ ذلك، لكنه طموح مهم للغاية.

ثالثا، أود فقط تأييد كل ما قاله ممثلا تشاد وشيلي بشأن أهمية زيادة عدد الشرطيات. لكن أعتقد بأنه علينا أيضا أن نعترف بأن جزءا من التحدي يكمن في أن قوات شرطة دولنا، سواء على مستويات المدينة أو الولاية أو الدولة، تعاني في حد ذاتها من عجز في عدد الشرطيات، وهذا أمر تكرر في بعثات الأمم المتحدة. لذلك، يتعين علينا كدول أعضاء، أن نتعامل مع ذلك التحدي في فروعنا الداخلية الخاصة بإنفاذ القانون، ويتعين على منظومة الأمم المتحدة نفسها أن تشارك وتضمن بذل جهد خاص عندما تكون هناك مجموعة من النساء اللواتي يمكن نشرهن في البعثات.

وأخيرا، يجب علينا تحسين قنوات الاتصال لضمان أن ينظر المجلس في العمل الهام الذي تضطلع به وحدات الشرطة وفي وجهات نظرها المميزة. إننا بحاجة إلى الاستفادة من تقارير الشرطة، من أجل ضمان قيام بعثاتنا بولاياتها. لذلك السبب، يجب علينا كما قلت من قبل، أن نجعل هذه الجلسة سنوية. ولهذا السبب أيضا ينبغي أن يشارك مفوضو الشرطة بشكل متزايد في جلسات إعلامية قطرية، جنبا إلى جنب مع قادة القوات، والممثلين الخاصين للأمين العام. فلديهم وجهة نظر هامة للغاية، ستمكننا من طرح الأسئلة عليهم، عدا النظرة الإجمالية التي نقوم بها اليوم.

وبروح هذا التدفق الحر للمعلومات، سأختتم اليوم بياني بطرح بعض الأسئلة. حيث أسأل نائب المفوض بنت، عن وحدة الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، المكلفة الآن بحماية أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ مدني، يعيشون في ستة مواقع محددة. ولم تكن تلك أبدا الطريقة التي كان من المفترض تشكيل البعثة من خلالها، ولم يكن أبدا، هذا النوع من التدهور هو ما كنا نتوقعه في جنوب السودان. إنني ألاحظ بأنه لدى نائب المفوض حوالي ١ ١٧٠ شرطيا، لإنجاز تلك المهمة، التي أصبحت الآن للأسف جزءا أساسيا من ولاية البعثة. ولكن بعد ذلك هناك أيضا حقيقة أن هؤلاء الـ ١٨٠ ٠٠٠ فرد ليسوا سوى أولئك الموجودين في المخيمات، وأن بقية البلد مليئة بالمدنيين الذين هم في حاجة ماسة للحماية، وكذلك في وقت صعب للغاية. وأود أن أطلب من نائب المفوض التحدث عن الموارد والقدرات وتعديلات الولاية، التي يحتاجها لكي يكون قادرا على القيام بعدة أشياء في آن واحد، سواء فيما يخص الشرطة، أو عندما تكون الشرطة مدمجة في بعثة حفظ سلام أكبر، أو عندما يطلب المدنيون خارج مواقع الحماية أيضا، توفير الحماية لهم. وما هو تقسيم العمل بين الشرطة والجنود في هذا الصدد؟

أخيرا، حيث أنني زرت المفوض هيندز في ليبريا في ذروة تفشي وباء الإيبولا، عندما كان الجميع يسعى للمغادرة، أود أولا أن أؤكد إلى أي حد كانت قيادته وأفراد الشرطة العاملين تحت إمرته في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا مثيرين للإعجاب. وأعتقد

بأنهم لا يزالون يستحقون امتنان الشعب الليبري والمجتمع الدولي بأسره، لمواصلة المسار ومساعدة أولئك الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة، وهو أمر أعتقد أننا لن ننساه أبدا، وآمل أن المفوض والضباط الذين يعملون معه يدركون ذلك.

وبطبيعة الحال، يتمثل التحدي الكبير بالنسبة له، وهو يواجه احتمال سحب البعثة، في بناء الشرطة الليبرية المحلية، وشكل ذلك تحديا منذ فترة طويلة للغاية. وأود منه الاستفاضة بشأن مدى مساعدة وجود استراتيجية على تركيز الأفكار، وعما إذا كان قد رأى تحسنا ملموسا يطرأ على التدريب ونتائجه فيما يتعلق بقدرة الشرطة الليبرية. أنا مهتم بشكل خاص بالكيفية التي يطبق بها ذلك خارج مونروفيا، حيث تركزت معظم الجهود على مر الزمن، لأن ذلك هو المكان الذي توجد فيه سلطات الحكومة المركزية. وكيف يمكن للشرطة الوطنية الليبرية الشروع في اتخاذ خطوات كبيرة، لا سيما، كما قلت، مع السحب الذي يلقي بظلاله على البعثة، بحيث يتوفر للشرطة خارج مونروفيا القدرات التي هي بحاجة إليها، من أجل الحفاظ على الشعب الليبري آمنا؟

السيدة مورموكايتي (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام لادسوس، فضلا عن المفوض شمبيون، والمفوض هيندز، ونائب المفوض بنت، على إحاطاتهم الإعلامية.

إننا نرحب بقراركم، سيدي الرئيس، تركيز هذه الإحاطة الإعلامية على حماية المدنيين. حيث يعمل حوالي ١٣،٠٠٠ شرطي تابعين لشرطة الأمم المتحدة في ظروف خطيرة وصعبة في ١٦ عملية حفظ سلام، وخمس بعثات سياسية في جميع أنحاء العالم. ومن المؤكد أنهم يؤدون دورا رئيسيا في جعل المدنيين أكثر أمنا، سواء من خلال قيامهم بدوريات مباشرة في المناطق التي تتزايد المخاطر فيها، أو من خلال ضمان الأمن في مخيمات اللاجئين والمشردين داخليا، أو بشكل غير مباشر من خلال دعم بناء مؤسسات الشرطة الوطنية، والمساعدة على تطوير القدرات الخاصة بسيادة القانون على المستوى الوطني.

وتنتشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الأماكن التي تكون فيها هياكل إنفاذ القانون ضعيفة أو غير موجودة، أو في الحالات الأسوأ، حيث توجد قوات أمن محلية تقترف جرائم ضد الشعب بالذات، الذي يتوقع منها حمايته. إن المهمة التي تواجه شرطة الأمم المتحدة في كل بعثة، هائلة بالتأكيد. ولذلك، يجب على المجلس ضمان مشاركته في حوار حقيقي ومنتظم مع مفوضي الشرطة، وليس فقط في هذه الجلسة المفتوحة التي تعقد مرة في السنة، ولكن أيضا في مختلف الإحاطات الإعلامية المتنوعة التي نقوم بها، وذلك لضمان علمنا التام بالتحديات التي يواجهونها، وتقديم كل ما يحتاجونه من دعم في عملهم.

وبالانتقال إلى بعثات بعينها ممثلة هنا اليوم، في جنوب السودان، كما جرت الإشارة إلى ذلك، اضطر ما يقرب من ١٩٠ ٠٠٠ مدني، إلى طلب الحماية في المواقع التي تشرف عليها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويكرس أربعون في المائة من قوام قوة البعثة الآن، لحماية تلك المواقع، وهي مهمة ضخمة وشاقة لعنصر الشرطة في البعثة، ليس فقط لحماية المدنيين من التهديدات الخارجية، ولكن أيضا لضمان النظام داخل المخيمات. إننا نثني على جهود نائب المفوض بنت، في ظل هذه الظروف الصعبة للغاية. لقد تحدث عن إحداث تحول في عمل البعثة. أود أن أسأله عما إذا كان بوسعه في وقت لاحق الحديث عن العقبات الرئيسية التي واجهها في هذه المهمة العاجلة، وغير المتوقعة، وعن الدروس التي يمكن أن يقدمها للبعثات الأخرى التي قد تواجه لا سمح الله، ظروفا مماثلة.

ويتعلق سؤالي الثاني بمسألة إلى أي حد يعقّد توافر تدفق الأسلحة الصغيرة في المنطقة مهمته، وما الذي يمكنه القيام به حيال ذلك. لقد أشار نائب المفوض أيضا للمشردين داخليا العدائيين، والصعوبات التي تعاني منها الشرطة في إطار قيامها

بعملها، إلى جانب المشاكل التي تبرز داخل المواقع، وأود أن أعرف إذا كانت هناك مشكلة، أو ما إذا كانت ستحدث مشكلة في المستقبل، جراء تسلل العناصر الإجرامية والمتطرفين الراديكاليين أو أعضاء الجماعات المسلحة القادمة من الخارج، واستغلال الحالة في المخيمات. وما هي التدابير يمكن أن يتخذها المفوضون لحماية موظفيهم في مثل هذه الحالات، وما الذي هم بحاجة إليه، وما الذي على المجلس الاهتمام به؟

ويتمحور سؤالي التالي حول التدابير التي يجري اتخاذها، لمواجهة العنف الجنسي والجنساني، داخل المواقع وحولها، ومرة أخرى، ما يمكن أن يفعله المجلس لتسهيل تنفيذ تلك المهمة، من حيث توفير قدرات إضافية أو تقديم الإمدادات اللازمة.

أعتقد أن مفوض الشرطة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تكلم عن الطائرات بدون طيار. واستخدام التقنيات والمعدات الحديثة مسألة مطروحة دائماً، بالتأكيد. فهل يمكن أن يوضح لنا أحد مفوضي الشرطة ما يحتاجونه أيضاً إلى جانب الطائرات بدون طيار، وكيف يمكن أن يغير ذلك من فعالية عملهم؟

وإذ نضع في اعتبارنا تاريخ الاستغلال والإيذاء الجنسيين – للأسف، ليس في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الماضي وحدها، ولكن هناك أيضاً الروايات المؤسفة الأخيرة التي سمعناها عن الاعتداء والاستغلال الجنسي في جمهورية أفريقيا الوسطى – فإننا نرحب بالتأكيد ببعض المبادرات التي اتخذتها بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية بشأن عقد تدريب إضافي للموظفين ووضع آليات للإبلاغ. فهل يمكن أن يوضح لنا أحد مفوضي الشرطة ماهية الممارسات الجيدة التي أدخلت في هذا الصدد، وما الذي ينبغي عمله من وجهة نظرهم بشأن هذه المسألة أيضاً؟

تحدث عدد من الوفود عن النسبة المئوية للشرطيات. ونحن نؤيد ما قيل في هذا الصدد ونتفق معه تماماً. ومرة أخرى، نحن نتفهم أيضاً القيود التي أشارت إليها ممثلة الولايات المتحدة، ولكن بالنسبة لوفدي، فإن مسألة تشجيع زيادة تمثيل الإناث في الشرطة تكتسي أهمية بالغة. فهل يتشاطر معنا أحد مفوضي الشرطة بعض الخبرات الميدانية؟ وإلى أي مدى يغير وجود الشرطة النسائية التفاعل مع المجتمعات المحلية، وكيف يمكن أن يحسن ذلك عمل مفوضي الشرطة؟

تقرير الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (انظر S/2015/446) يشير إلى أن تطوير الشرطة الوطنية والإصلاح لا يمكن أن يتم بمعزل عن جهود أوسع نطاقاً لتعزيز قدرات سيادة القانون والقطاع الأمني. فالشرطة لا تعمل في فراغ. وإن كانت فروع القانون والنظام الأخرى ضعيفة أو معطلة – سواء أكان مكتب المدعي العام أو مرافق السجون أو المحاكم – فإن أخلص جهود الشرطة يمكن أن تتعرض للخطر. وفي هذا الصدد، من وجهة نظرنا، لا بد أن يطور وجود الأمم المتحدة على أرض الواقع نهجاً شاملاً لتعزيز قطاعي العدالة والأمن، وضمان التعاون الوثيق بين جميع مكونات فريق البعثة/البلد، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة.

وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، باعتبارها أكبر عملية للسلام تقوم بها الأمم المتحدة، مسؤولة عن تنفيذ ولاية متعددة الأوجه بشكل خاص. سؤالي للمفوض شامبيون هو: كيف يكفل التنسيق بين جميع عناصر البعثة المساعدة على تطوير القطاع الأمني ومؤسسات سيادة القانون في جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ وما هو حجم التحدي الذي ينطوي عليه وجود العصابات الإجرامية أو المهربين؟ لقد أشار إلى الموارد الطبيعية وممارسي الصيد غير المشروع الذين تتحسن أدواتهم على نحو متزايد. ما هي الاحتياجات الإضافية للبعثة بهذا الشأن؟

أما فيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة في ليبريا، فإننا نقدر العمل الهائل الذي أنجز خلال أزمة فيروس إيبولا. فهو مصدر

إلهام حقاً لنا جميعاً. وتلك مسألة تحدث عنها مفوض الشرطة باستفاضة. فما هي الدروس التي يمكن أن يستخلصها من أزمة الإيبولا فيما يتعلق بتلبية مقتضيات التأهب والموارد والتدريب والتخطيط في الحالات الطارئة؟

السيد فان بوهمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأود أيضا أن أتقدم بالشكر والتهنئة للمملكة المتحدة على تنظيم هذه الإحاطة الإعلامية. ونحن نتفق تماماً مع ما ذكرته السفيرة باور، ممثلة الولايات المتحدة، من أن هذا حدث هام وينبغي عقده سنوياً. قد يبدو غريباً بعض الشيء بالنسبة لمن يعملون في الميدان أن يروا المجلس في هذه البيئة النائية عن الواقع الذي يواجهه مفوضو الشرطة على الأرض، لذلك أعتقد أنه من المهم للغاية أن تسنح لنا فرصة التفاعل معهم. وأنا سأوجه بعض الأسئلة فيما يتعلق بالرؤى المختلفة التي نسوقها لتلك القضايا المختلفة.

أريد أن أشكر كل مقدمي الإحاطات الإعلامية – وكيل الأمين العام لادسوس ومفوضي الشرطة. فإحاطاتهم الصريحة مفيدة جداً وتعالج المسائل ذات الاهتمام بالنسبة لهم. وأود أن أبرز بشكل خاص دعوة السيد لادسوس لنا إلى اعتماد استراتيجية سياسية واضحة، ومطالبته بولاية واضحة وذات مصداقية، استنادا إلى ظروف البلد، وهي مسألة أبرزت في تقرير الفريق الرفيع المستوى المستقل المعني بعمليات السلام (انظر S/2015/446)، كما أشار عدد من المتكلمين. ونعتقد أن تحديات الموارد والتدريب والعلاقات مع البلدان المضيفة هي الأسئلة التي تمثل تحدياً بشكل خاص، وتزيد من عبء المهمة المركزية المتمثلة في حماية المدنيين، والتي ندرك جميعاً أنها جزء أساسي من عمليات شرطة الأمم المتحدة.

وكما ذكر آخرون، فإن الشرطة من أدوات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الجديدة نسبياً، والآخذة في التوسع، وهي ذات أهمية بالغة. وفي الماضي، كانت هناك شكاوى من أن عمليات حفظ السلام هي الأداة الوحيدة المتاحة لنا. وقد أهملنا تلك الفكرة على جانب الطريق عندما كنا بحاجة إلى أن نفعل شيئاً. نحن لا نريد المجازفة بأن تصبح الشرطة نسخة أخرى من تلك المشكلة، ولكن ينبغي لمفوضي الشرطة إبداء استجابة أكثر مرونة وذات منحى مجتمعي إزاء بعض الحالات التي نواجهها على أرض الواقع – وسأكون مهتما لو اختلفوا معنا في الرأي.

واسمحوا لي أن أقول إنه من نافلة القول إن نيوزيلندا داعم قوي للغاية لعمليات شرطة الأمم المتحدة، وندرك قيمة العمل الذي تقوم به. ونحن نعلم من تجربتنا في المحيط الهادئ أهمية توجه الناس إلى الميدان، وكونهم أصبحوا جزءاً من المجتمع أمر يجلب بعض الاستقرار والنظام لذلك المجتمع. ولديَ ثلاثة أسئلة أريد أن أطرحها على مفوضي الشرطة.

أولاً – جلسات تفاوض مطولة بشأن الولايات، ولكن يبدو لي أنه إذا كان أحد يعمل في الميدان بولاية مغرقة في التفصيل فهو أمر قد لا يساعده في إنجازها، لذلك أنا مهتم بمعرفة آراء مفوضي الشرطة بشأن مدي التوصيف الذي يحتاجونه في توجيهاتنا من حيث العمل الذي يقومون به.

ثانيا – وبدون رغبة في تكدير أحد – كيف يكون الحال بالنسبة لمفوضي الشرطة عندما يعملون في بيئة عسكرية وشرطية؟ كيف تسوى مسائل القيادة والسيطرة، وخصوصاً إذا كانت هناك عصابات إجرامية معقدة التركيب تعمل على هامش جماعات المشردين داخلياً ومجموعات حرب العصابات؟ وأنا مهتم بمعرفة ذلك. وهل هناك شيء يمكننا القيام به للمساعدة فيما يتعلق بذلك الأمر؟

سؤالي الأخير يتعلق بمسألة العلاقات مع البلد المضيف. ونحن ندرك أن هذه مسألة مهمة وخاصة بالنسبة لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الوقت الراهن، وأنها تشكل تحدياً كبيراً للمجلس. هل من شيء يمكن لمفوضي الشرطة القيام به، أو يمكن أن نفعله نحن

نيابة عنهم، للمساعدة في تحسين مشاركة البلدان المضيفة، ففي أنواع البيئات تلك، حتى وإن كانت الحالات الثلاث التي تحدث عنها كل من مفوضي الشرطة مختلفة للغاية، هناك قاسم مشترك من التحديات في ملاحظات كل منهم.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد لادسوس، وكيل الأمين العام، ومفوضي الشرطة الثلاثة على إحاطاتهم الإعلامية. كما أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد الجلسة هذه بالصيغة نفسها التي عقدت بها قبل عام مضى جلسة موضوعها حماية المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/PV.7317).

عندما يتحدث أحد عن حماية المدنيين، لا بد أنه يتذكر دائما أن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق البلد المضيف. وهو أمر جيد أن نضع ذلك في الاعتبار. وكل ما نقوله هنا لا يخفف من مسؤولية البلد المضيف في هذا المجال. أما بعد، فمن الواضح أن الأمم المتحدة، وبتحديد أكثر عناصر الشرطة والدرك في عمليات حفظ السلام، يمكن أن يكون لها دور رئيسي، لا سيما في وضع كل التدابير الضرورية عندما تكون هناك حاجة إليها.

لقد تكلمنا كثيراً عن الوسائل والقدرات الضرورية لتمكين شرطة الأمم المتحدة من القيام بمهامها. وبطبيعة الحال، تكلم الكثيرون عن مسألة التدريب. وإلى جانب ذلك، هناك أيضاً مسألة المواءمة والاتساق. ينبغي ألا تكون المعايير والممارسات التي تنقلها البلدان المساهمة بقوات الشرطة إلى البلدان المضيفة متباينة بشدة من مساهم إلى آخر. وأنا أرحب بالعمل الذي تقوم به شعبة الشرطة التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام لعدة سنوات بشأن وضع معايير وإرشادات تنفيذية. وهذا أمر مهم، بل وأساسي، لضمان أداء البعد الشرطي في عمليات حفظ السلام.

البعد اللغوي مسألة مركزية أخرى. وهنا، مرة أخرى، إذا كنا نريد أن نضمن لعمليات حفظ السلام أداء جيداً، يجب نشر ضباط الشرطة والدرك من الناطقين بلغة البلد الذي يُنشرون فيه والملمين بثقافته. وهذا أمر ضروري للغاية من أجل تسهيل العلاقة مع السكان وضمان الأداء، خاصة فيما يتعلق بالتدريب الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة.

أخيراً، ورغم أن العديد من المتكلمين قالوا ذلك، إلا أنه يستحق التكرار، فهناك العنصر الجنساني. يجب نشر عدد أكبر من ضابطات الشرطة لتسهيل العلاقات مع السكان، وخاصة أولئك الأكثر تعرضاً لانتهاكات حقوق الإنسان – النساء والأطفال – وهن يجلبن قيمة مضافة لتحقيقات العنف الجنسي بالتأكيد. وسوف أنصت باهتمام كبير للإجابة على السؤال الذي طرحه سفير ليتوانيا على مفوضي الشرطة بشأن تجربة كل منهم مع وحدة الشرطة النسائية في بعثته.

وأود أن أختتم كلامي بعدة تعليقات وأسئلة موجزة.

أولا، أود التأكيد على أنه، تماما مثل العنصر العسكري، ينبغي لشرطة الأمم المتحدة ألاّ تنتظر الهجمات التي تُشن من أجل أن تتدخل. بدلا من ذلك، ينبغي أن تكون استباقية وعلى استعداد لاتخاذ الإجراءات، من خلال إنشاء آليات لدرء الحوادث ومواجهتها بسرعة في الحالات التي يكون فيها السكان المدنيون في خطر.

ثانيا، أود أن أشدد على أهمية المسألة المتعلقة بسلسلة العقوبات. فمجلس الأمن، عندما ذهب إلى هايتي في مهمة خلال كانون الثاني/يناير الماضي، شعر بالصدمة حقا لمعرفة إلى أي مدى كان الجهاز القضائي والجنائي في هايتي، فلنقل، في حالة خراب. لقد كان هناك تناقض صارخ بين الجهد الكبير والفعال الذي بذلته الشرطة وانعدام المشاركة بشكل تام من جانب البلد المضيف لا سيما في المسائل القضائية والجنائية. وأعتقد أنه من الحيوي إلقاء نظرة شاملة على سلسلة العقوبات

لكفالة فعاليتها. وهذا بطبيعة الحال لا ينطبق على عمليات حفظ السلام فحسب، وهو ليس من مسؤولية الأمم المتحدة وحدها. ولكنني أعتقد أن جميع أصحاب المصلحة يجب أن ينظروا نظرة شاملة في سلسلة العقوبات، بغية تفادي حالات مثل تلك التي شهدناها في هاييتي.

وأخيرا، طُرح سؤال حول التكنولوجيات الحديثة. إنها ضرورية، قطعا، ويمكنها أن تؤدي دورا هاما في ما يتعلق بالتنبيه وجمع الأدلة. وسأل السفير الليتواني أيضا سؤالا حول هذه المسألة. ويهمني أن أسمع كيف تمكّن المفوضون من استخدام هذه التكنولوجيات. وأعتقد أن الجنرال شامبيون قال إنه لم يعد يستخدمها. لماذا، وماذا يحتاج لكي يتمكّن من استخدامها على نطاق أوسع؟

وأود أن أسأل الجنرال شامبيون سؤالا أخيرا، طالما أن الضوء لم يومض بعد. ثمة جزء محدد جدا من إحاطته الإعلامية يتعلق باستراتيجية مكافحة انعدام الأمن التي وضعها في بيني. وقد أكد بوضوح تام على الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل لحماية المدنيين، من خلال إظهار أنه الوسيلة الوحيدة الفعالة للقيام بذلك. بعد قولي هذا، نحن ندرك أن موارده ومعداته محدودة، وأن ولايات الشرطة في عمليات حفظ السلام أخذت تصبح متعددة الأبعاد على نحو متزايد. فهي تُعطَى العديد من المهام: حماية المجتمعات المحلية، وكفالة التدريب المستمر للشرطة التابعة لها وللشرطة المحلية، وبناء القدرات. وأنا متأكد من أنه يتعين عليه تحديد الأولويات والاختيارات، ويهمني أن أسمع ما هي المعايير التي يستخدمها من أجل حصوله على الموارد.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أشارك الآخرين في توجيه الشكر إليكم على عقد جلسة الإحاطة الاعلامية هذه. وأود أيضا أن أشكر وكيل الأمين العام، هيرفي لادسوس، على ملاحظاته الزاخرة بالمعلومات. ونحن مدينون جدا لمفوضي الشرطة على المعلومات المباشرة التي زودونا بها من خلال إحاطاتهم الاعلامية، وخاصة الأفكار التي قدموها لنا بشأن الشرطة المدنية في حماية المدنيين.

تنوّه نيجيريا بالدور الهام الذي تقوم به شرطة الأمم المتحدة لحفظ السلام، وهي تواصل نشر أفراد الشرطة التابعة لها دعما لعمليات الأمم المتحدة. فلقد قمنا بنشر وحدات مشكّلة من الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي؛ وقمنا بنشر أفراد من الشرطة في بعثة ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

إن جانبا حيويا من عمل الشرطة في إطار عمليات حفظ السلام هو الخفارة المجتمعية. فانخراط الشرطة انخراطا عاديا مع المجتمعات المحلية وزعمائها أمر هام من أجل التصدي للفوضى والإجرام. وهذه الأنشطة وغيرها التي تُسند إلى الشرطة تعمل على تعزيز الثقة بين الشرطة والشعب الذي هي في خدمته. والواقع أنها ترسي الأساس لقيام الشرطة بمهام أخرى، ولا سيما حماية المدنيين ومكافحة الجريمة.

وهذا يقودني إلى مسألة المساءلة. من الواضح أيضا أن ثمة مبادئ توجيهية تتعلق بسلوك أفراد البعثة، المدنيين وأفراد الشرطة العسكرية على حد سواء، يجري وضعها دائما في المقام الأول. لذلك، فإن التحدي يكمن في تحديد الجهة المناسبة لفرض النظام. وتعتقد نيجيريا أن الدولة تتحمل المسؤولية عن تدريب موظفيها وتجهيزهم، وأنها يجب أيضا أن تتولى فرض النظام عندما يجري التثبت من ارتكاب الانتهاكات. ونؤكد على ضرورة تقديم المجرمين إلى العدالة، لا سيما الذين يمارسون الاستغلال الجنسي وإساءة معاملة النساء والأطفال. ويجب إنفاذ سياسة الأمين العام بدقة ومن دون استثناء بشأن عدم التسامح على الإطلاق حيال هذه الجرائم.

وفي ما يتعلق بحقوق الإنسان وحماية المدنيين في سياق حفظ السلام، يؤدي أفراد الشرطة دورا حيويا. وننوّه بالتحسينات التدريجية في مستويات توفير الموارد والتدريب من جانب الأمم المتحدة للتمكن من القيام بهذا الدور. ويجب أن يستمر هذا الدعم مع تركيز أكبر على إدراك الأبعاد الجغرافية والسياسية الاقليمية وغيرها للصراع القائم، وهذا ما أريد أن أؤكد عليه.

ولقد تطرق العديد من المتكلمين قبلي عن الحاجة إلى زيادة نشر النساء في وحدات الشرطة. يبدو أننا جميعا نوافق على ذلك من حيث المبدأ، ونحن نؤيد زيادة أعدادهن في وحدات الشرطة، وكفالة تجهيزهن بشكل صحيح ومناسب بغية التأكد من فعاليتهن. وبما أن النساء يتحملن العبء الأكبر الناجم عن الصراعات العنيفة، نعتقد أن الشرطيات هن في وضع أفضل لتقدير التحديات التي تواجه النساء والتخفيف من محنتهن. لذلك، ينبغي أن تكون المرأة ممثلة بصورة كافية في جميع الجهود الرامية إلى التحقيق مع المزعومين من الجناة المتهمين بالاستغلال والاعتداء الجنسيين في سياق عمليات حفظ السلام، وتقديمهم إلى المحاكمة.

ومن المهم أيضا تعميق مستوى التشاور والتعاون مع البلدان المساهمة بقوات الشرطة من أجل توضيح المسؤوليات، والمطالب، والمهارات الضرورية لأفرادها. وتحقيقا لذلك، يجب توفير التدريب المناسب، بغية ترسيخ أفضل الممارسات والمعايير الدولية على أساس متواصل.

ونحن نعلم نتائج عمليات الاستعراض التي بدأها الأمين العام مؤخرا بشأن حفظ السلام. ونعتقد أن ما يتعين القيام به هو تنفيذها بطريقة تعزز إنجاز الولايات، خاصة لأنها تتعلق بحماية المدنيين. ونأمل في التصدي بصورة شاملة للتحديات التي يواجهها أفراد الشرطة، ووحدات الشرطة المشكّلة في سياق بعثات حفظ السلام. وهذا أمر هام لتمكينهم وكفالة نجاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل عام.

والسؤال الذي يود وفدنا أن يطرحه هو التالي: كيف تقبّلت المجتمعات المحلية الشرطة النسائية، وما هي التحديات التي تواجه هؤلاء النساء على أرض الواقع؟

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. إننا نرحب بحضور وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد هيرفي لادسوس، ومفوضي الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونغتنم هذه الفرصة لنشكرهم باسم بلدنا على العمل الذي يقومون به في عمليات حفظ السلام.

إن المهام التي تؤديها الشرطة التابعة للأمم المتحدة تنقسم إلى ثلاثة مجالات رئيسية. المجال الأول ينطوي على تقديم المساعدة إلى البلدان المضيفة في مجال سيادة القانون، من خلال الخدمات التي توفرها الشرطة. والمجال الثاني، تعمد الشرطة في البلدان التي لديها بنية تحتية أكثر محدودية إلى تنفيذ المهام على أساس قصير الأجل، بما في ذلك إنفاذ القانون. والمجال الثالث، بإمكان الشرطة أن تعمل على دعم الإصلاح وبذل الجهود من أجل إعادة هيكلة أجهزتها، وفي بعض الأحيان، إنشاء جهاز جديد للشرطة الوطنية أو جهاز من نوع آخر يكون، من ثم، مسؤولا عن إنفاذ القانون في البلد المعني.

ونود التركيز بشكل خاص على المجال الثالث، حيث تُبذل الجهود لدعم الإصلاح، وإعادة هيكلة أجهزة الشرطة في الدول المضيفة، أو العمل على إنشائها.

أشير إلى خبرتنا المكتسبة في العمل الذي اضطلع به عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي أود أن أثني على مفوض الشرطة فيها – التي نشعر بأنها جديرة بأن تكون قدوة. ومن المهام الرئيسية للبعثة تعيين الموظفين الوطنيين لخدمة قضية حقوق الإنسان وسيادة القانون، وكفالة

أهم لا يتعرضون لأخطار الجريمة المنظمة والجريمة الدولية. إن عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي قد أنجز هذه المهمة بنجاح، كما شهدنا خلال زيارتنا في كانون الثاني/يناير.

أما المهمة الهامة التي ثبت أنها تشكل تحديا لجميع مهام الشرطة هي تشكيل مجموعة من المسؤولين الوطنيين بالبلد المضيف تتمكن من الاضطلاع بمهام عنصر الشرطة على نحو فعال والاضطلاع بالوظيفة الهامة للتفاعل مع السكان المدنيين المكلف بحمايتهم على نحو فعال. وسيمنحه هذا الثقة لمعالجة حواجز اللغة والحواجز العرقية والدينية والثقافية التي لا بد أن يتغلب عليها من أجل تحقيق هذه الأهداف.

ونرى أيضا أنه من الأهمية للغاية بمكان تحديد اختصاصات العنصر العسكري وعنصر الشرطة بوضوح. وهما أمران مختلفان تماما، لا سيما عندما يتعلق الأمر بكفالة التناول المناسب للمسائل الجنائية والحفاظ على النظام العام، مع التركيز بشكل خاص على الإجراءات الوقائية. وثمة جانب هام آخر هو تعزيز ووضع، مع البلد المضيف، إطار قانوني ملائم لتحديد أعمال الشرطة على النحو الواجب ومكافحة الجريمة واحترام حقوق الإنسان والمساءلة وحماية المدنيين.

ونعتقد أنه لا يمكن تناول المساواة بين الجنسين في إطار بعثات الشرطة على أساس استثنائي. بل على العكس، نعتقد أنه يجب أن تشارك النساء بشكل كبير في حماية المدنيين، بمن في ذلك النساء والأطفال، والمساءلة ومكافحة الاستغلال الجنسي والتفاعل اللازم مع السكان المحليين. وللمرأة دور أساسي في منع الجريمة والنزاعات.

وعلى بعثات حفظ السلام وبعثات الشرطة، بصفة خاصة، إنطلاقا من روح ولايتها أن تخطط لتوقيت وكيفية نقل اختصاصاتها إلى الموظفين الوطنيين في البلد المضيف. وهذا أمر بالغ الأهمية. ونعتقد أن نجاح البعثة يتوقف على قدرتها على ضمان سيادة القانون وحماية المدنيين ونقل القدرات إلى البلد المضيف. وهذا يرتبط ارتباطاً وثيقا بسيادة البلدان التي تستضيف بعثات حفظ السلام، نظراً لأنها لا يمكن أن تظل تحت وصاية الأمم المتحدة إلى الأبد.

وعلاوة على ذلك، يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية عن توفير المواد والدعم التقني اللازم لعمل بعثات الشرطة، لأننا لا نعتقد أن أي تكنولوجيا تقع خارج نطاق احتياجات بعض البلدان. ويجب أن نساعد في الحد من الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يتسبب في إلحاق أضرار رهيبة، ويعزز النشاط الإجرامي، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات وأنشطة الجريمة المنظمة الدولية الأخرى. غير أننا نشدد على أن المشكلة الجذرية في معظم البلدان التي تستضيف عمليات لحفظ السلام، هي الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي تنشأ في تلك البلدان. في هايتي، بالرغم من أن الجريمة تشكل مسألة رئيسية، لكن المشاكل الأكبر بكثير ترتبط بالحالة الاجتماعية السيئة لشعب هايتي. ويجب أن نبذل كل جهد للتغلب عليها. ولا أعتقد أن عنصر الشرطة في عملياتنا لحفظ السلام يمكن أن يتوقع أن يكون مصدر العديد من المشاكل التي تواجهه هي الحالات الاجتماعية للبلدان المضيفة.

ونؤيد تماما الحوار الجاري بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، وبخاصة التخطيط للولايات وصياغتها وفقا للمادة ٤٤ من ميثاق الأمم المتحدة. ونكرر الرغبة التي أعرب عنها ممثلو البلدان التي تقدم قوات وأفراد الشرطة لعمليات حفظ السلام في المشاركة في عملية تخطيط الولايات وصياغتها مع قادة قوات كل منها.

وفي الختام، نكرر تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به وحدات الشرطة في بعثات الأمم المتحدة للسلام. إلا أنه على مجلس الأمن أن يضع في اعتباره أن شرطة الأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام وأنه يجب على المجلس

ألا يتعدى بأي حال من الأحوال على ولاية الجمعية العامة، وبخاصة اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكركم، سيدي، على تنظيم جلسة اليوم. ونشكر أيضا السيد لادسوس، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، ومفوضي الشرطة الثلاثة لبعثات الأمم المتحدة في جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا على إحاطتيهم الإعلامية.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع ضباط الشرطة الذين يعملون في إطار منظومة الأمم المتحدة على عملهم المتسم بإنكار الذات، الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة للغاية في بعض الأحيان.

إن أهمية عمل ضباط الشرطة في عمليات حفظ السلام المعاصرة ليست محل تساؤل من أي شخص. إن شرطة الأمم المتحدة، وهي وسيلة من وسائل أعمال المنظمة لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم، تضطلع بدور كبير في مساعدة السلطات الوطنية على تولي المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين. ولا يتم إنجاز هذا بالأشكال التقليدية لتسيير الدوريات والمراقبة وقمع أعمال الشغب التي تخل بالنظام العام فحسب، ولكن أيضا عن طريق زيادة إمكانات أجهزة إنفاذ القانون في البلد المضيف من خلال المساعدة في إصلاح قطاع الأمن.

وفي إطار تقديم هذه المساعدة باسم المجتمع الدولي بأسره، لا بد أن تلتزم الشرطة وجميع حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة التزاما صارما بالولايات الصادرة عن مجلس الأمن؛ وتتقيد بالمبادئ الأساسية لعمليات حفظ السلام؛ وتحترم سيادة البلد المضيف، ولا سيما أولوية المسؤولية الوطنية للدول عن إنشاء الجهات الخاصة بها في مجال إنفاذ القانون؛ أن تلتزم الحياد وألا تكون البادئ باللجوء إلى استخدام القوة إلا دفاعا عن النفس أو في إطار ولاية خاصة من مجلس الأمن.

وازداد طابع النزاعات تعقيداً في السنوات الأخيرة، وقد ازدادت تعدد مهام عمليات حفظ السلام إذ تسند إليها مهام شاقة أكثر من أي وقت مضى. وتشمل الأمثلة الجيدة للغاية التحديات التي واجهتها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا خلال تفشي فيروس إيبولا، والحاجة إلى حماية المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية حينما انتشرت العصابات المسلحة غير المشروعة هناك. وزاد دور عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان استجابة للحاجة إلى تنفيذ اتفاق السلام المبرم في آب/أغسطس. وفي مرحلة معينة، يتعين أن تشمل ولاية تلك البعثة على الأرجح استئناف مهام بناء الدولة من أجل مساعدة البلد على إنشاء هيئات إنفاذ القانون الفعالة.

ومن أجل تعزيز فعالية الشرطة وغيرها من عناصر عمليات حفظ السلام، يجب على المجلس أن يكفل النظر بعناية في كل ولاية يجري إصدارها أو تمديدها في ضوء الظروف الخاصة للبلد المضيف في وقت اتخاذ قرار بهذا الشأن. ونعتقد أن مجرد النسخة التقنية من صيغ التسوية لن تؤدي إلا إلى تفاقم الأوضاع. ولن يتمكن المجلس من اتخاذ قرارات فعالة ما لم يتعاون مع البلدان المضيفة والبلدان المساهمة في تلك المهمة. كما لا بد من استعراض أنشطة الشرطة. فنظرا إلى توسيع مهامها ونطاقها، لا بد من استعراضها على النحو الواجب في ضوء التغييرات التي تطرأ في البلدان المضيفة.

إذ يمكن أن تؤثر زيادة الفعالية والنشر السريع والقدرات التنفيذية للشرطة التابعة للأمم المتحدة في عملية لحفظ السلام على قدرتها على الوفاء بولايتها في حالات لا يمكن التنبؤ بها.

وفي ذلك الصدد، نؤيد تماماً فكرة أن من الضروري تعزيز الاتصال والتنسيق فيما بين وحدات الشرطة والسلطات المحلية والعنصر العسكري للبعثات، وكذلك بين مختلف البعثات التي تعمل في منطقة واحدة. وفي المستقبل، نحن بحاجة إلى تحسين عملية تنظيم ونشر عنصر الشرطة في عمليات

حفظ السلام ووحدات الشرطة المشكلة. ونحن بحاجة أيضاً إلى تحسين معداتها. وفي إطار هذه العملية، يتعين على الأمانة العامة أن تأخذ بعناية فائقة في الاعتبار آراء وتوصيات البلدان المساهمة بأفراد الشرطة. وينبغي للبعثات تحسين تخطيطها وإدارتها، وزيادة فعالية استخدامها للموارد وتفادي النفقات غير الضرورية والازدواجية في المهام. ويجب على الأمم المتحدة توسيع نطاق أنشطتها الرامية إلى تعزيز قدرة حفظة السلام من أفراد الشرطة من مختلف المنظمات الإقليمية، وأولاً وقبل كل شيء، من الاتحاد الأفريقي، ومساعدتهم على الاضطلاع بدور أكبر في صون السلام والاستقرار الإقليميين.

وفيما يتعلق بالجانب الجنساني في عمليات حفظ السلام الذي نوقش على نطاق واسع اليوم، فإننا على اقتناع بأننا إذ نسعى إلى تحقيق توازن في هذا المجال، علينا أن نتذكر أن العامل الرئيسي لا يزال هو المؤهلات المهنية للفرد، وإلا فإذا كنا نكتفي بمحاولة الوصول إلى التكافؤ العددي بين الجنسين، فقد نُعرّض للخطر السكان المدنيين من تلك البلدان التي طلبت المساعدة الدولية.

إن خمسة وعشرين في المائة من أفراد الشرطة الروسية العاملين في عمليات حفظ السلام من النساء. وتسهم روسيا إلى حد كبير في الجهود الرامية إلى زيادة فعالية شرطة الأمم المتحدة. ودرّب مركزنا للتدريب في دوموديدوفو أكثر من ٣٥٠ من أفراد الشرطة الأجانب من حفظة السلام، بمن فيهم قادة عسكريون، من أكثر من ٥٠ بلداً في جميع أنحاء العالم معظمها من البلدان الأفريقية. وقد كان أكثر من ٧٠ من بين هؤلاء من النساء .و للاتحاد الروسي خبرة فريدة في مجال الإعداد المهني لحفظة السلام، وسنكون سعداء بمشاطرتكم ذلك في المستقبل.

السيد زو تشونغشينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر وكيل الأمين العام إيرفي لادسوس، ومفوضي الشرطة لكل من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. تشيد الصين بأفراد الشرطة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، الذين يعملون في ظروف صعبة ومعقدة، لتفانيهم وتضحياتهم.

ونتيجة للطبيعة المتنوعة للصراعات والمنازعات، سجلت زيادة ملحوظة في ولايات الأمم المتحدة لعمل الشرطة في حفظ السلام في السنوات الأخيرة. وتود الصين أن تثير أربع نقاط فيما يتعلق بكفالة حسن السلوك في وحدات شرطة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

أولاً، يجب أن تنفّذ وحدات شرطة حفظ السلام بدقة ولاية مجلس الأمن، وأن تتقيد بالمبادئ الأساسية للأمم المتحدة في حفظ السلام وتحترم سيادة الدولة المضيفة. وفي حين تساعد البلد المضيف في إصلاح قطاعه الأمني وبناء القدرات والتدريب لشرطته، يجب على شرطة الأمم المتحدة أن تحترم بالكامل آراء البلد المضيف، مع القيام في الوقت نفسه بالتوفير البنّاء للتدريب وإسداء المشورة وأوجه الدعم الأخرى. ويجب على وحدات الشرطة أيضاً أن تضع خططاً مناسبة للعمل في ظروف البلد المضيف، وإيلاء الاهتمام للاتصالات وحملات الدعوة العامة والسعي للحصول على الفهم والدعم من جمهور البلد المضيف.

ثانياً، ينبغي بذل الجهود لجعل أعمال الشرطة في حفظ السلام أمراً ذا صلة أكبر. وعند نشر عملية لحفظ السلام، ينبغي أن يكفل مجلس الأمن أن تكون ولاية البعثة مجدية وعملية. ويجب على المجلس أن يعطي الأولوية لمهام البعثة بصورة جليّة، وألا يحاول تغطية كل ما يقع ضمن ولايتها. وينبغي أن يجري تقييمُ نتيجةِ ولاية الشرطة لحفظ السلام في الوقت المناسب. وينبغي تعديل المهام الصادر بها تكليف ونطاقُ النشر في ضوء التغييرات التي تطرأ على الحالة على أرض الواقع.

ثالثاً، ينبغي القيام بتحسين شامل في إدارة وحدات الشرطة لحفظ السلام. وينبغي أن تبسّط عمليات حفظ السلام وتحسّن من إجراءاتها في التدريب والانتشار والتناوب، وأن تكون أكثر تطلعاً للمستقبل، وتكفل التخطيط الأفضل، وتجعل إنشاء عنصر الشرطة واستخدام الموارد المحدودة المتاحة على النحو الأمثل لتحقيق أقصى قدر من النتائج. وفيما يتعلق بتناوب وحدات الشرطة ومعدات النقل، ينبغي للبلدان المساهمة بأفراد شرطة أن يكون أمامها المزيد من الخيارات والمزيد من الحرية. ومن الضروري طلب آراء البلدان المساهمة بأفراد شرطة، وإيلاؤها الاهتمام، عند تعديل تناوب الوحدات.

رابعاً، ينبغي تعزيز بناء القدرات في أعمال الشرطة لحفظ السلام. ينبغي لبعثات حفظ السلام أن تنشئ آليات متكاملة لتدريب الشرطة على حفظ السلام وأن تكفل أن يساعد التدريب أفراد الشرطة على أداء ولايتهم، وتنفيذ مهامهم والاستجابة على النحو الواجب لمختلف الحالات والأزمات العاجلة والطارئة. وعلاوة على ذلك، فإن على بعثات حفظ السلام استكشاف السبل والوسائل الكفيلة بتحسين رصد وتقييم القدرات القدرة الانضباطية والمعدات لأفرادها للقيام على نحو فعال بتنفيذ إدارة فعالة وضمان جودة وحدات الشرطة.

لقد أرسلت الصين أول وحدة لها من شرطة حفظ السلام لدى الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، وهي الآن أحد أهم البلدان المساهمة بقوات شرطة في الأمم المتحدة. في أيلول/سبتمبر الماضي، وأثناء حضور مختلف القمم التي عقدتها الأمم المتحدة، أعلن الرئيس شي جينبين عدداً من المبادرات والتدابير الملموسة التي ستتخذها الصين لدعم جهود الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام. والصين على استعداد لبذل جهود مشتركة مع المجتمع الدولي لتعزيز التقدم الجاري في جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر رئاسة المملكة المتحدة لهذا الشهر على عقد هذه الجلسة مع رؤساء عناصر الشرطة في بعثات حفظ السلام. ونرحب أيضاً بوكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام ومفوضي الشرطة الموجودين في قاعة مجلس الأمن اليوم ونشكرهم على ملاحظاتهم الثاقبة بشأن البعثة الهامة التي عهد بها إليهم.

وفي السنوات الأخيرة، زاد عناصر الشرطة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة زيادة كبيرة في العدد والنطاق – وهو تطوّر يوضح التحديات التي تواجه البعثات ويعكس التغييرات في طابع النزاعات والعدد المتزايد من التهديدات، بدءاً من المشاكل الأمنية التقليدية في حالات التمرد والصراعات الأهلية، إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة المرتبطة به، إلى أشكال خبيثة من النزاعات غير المتكافئة. إن العامل المشترك في جميع هذه البلدان هو أن المدنيين أصبحوا الضحايا الرئيسيين، وسجلت إصابات هائلة في صفوف المدنيين مرتبطة بالانتهاكات الصارخة لحقوقهم الأساسية. وفي ظل هذه الظروف، تضطلع عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام بدور حاسم في مساعدة البلدان المضيفة، وكذلك البعثات نفسها في حماية السكان المدنيين من خلال تقديم خدمات الشرطة والتعاون معها وتوفير الخبرة الفنية للسلطات المحلية. وهي أيضاً ذات أهمية حاسمة في دعم إصلاح القطاع الأمني وفي إعادة تشكيل، وفي كثير من الأحيان إعادة إحياء، قوات الشرطة الوطنية المنهارة وغيرها من هياكل إنفاذ القانون.

وفي بعض الحالات، وبالتحديد في أضعف البلدان حيث تم تدمير النسيج الاجتماعي، تشمل قواعد الاشتباك لشرطة الأمم المتحدة أيضاً مهام إنفاذ القانون. وبالتالي تكتسي عناصر الشرطة المزيد من الأهمية، فهي في العديد من الحالات تكون خط التماس الأول من الاتصال مع السكان المحليين وتقوم بدور بالغ الأهمية في تعزيز قدرات الشرطة المحلية. وبالإضافة

إلى ولايتها في حماية المدنيين وتوفير الأمن، تسهم شرطة الأمم المتحدة في إعادة الثقة بين السكان والشرطة المحلية، التي عادة ما تتحطم في حالات النزاع.

وفي إطار مهمتها الأساسية لحماية المدنيين، تسعى شرطة الأمم المتحدة إلى تنظيم أنشطتها المتعلقة بالوقاية، وعند الاقتضاء، الاستجابة للحالات التي يكون فيها المدنيون تحت تهديد العنف البدني. كما أنها تركز على إيجاد بيئة توفر الحماية، التي تنطوي أساساً على إقامة علاقة من الثقة المتبادلة مع السكان الذين يعيشون تحت وطأة ظروف انعدام الأمن، التي يحتاجون تعاوناً منها لتهيئة بيئة أكثر أمناً. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تشعل المشاكل المتصلة بالنظام العام حالات أمنية خطيرة، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، والتي تدعو إلى اهتمام خاص بالمسائل الجنسانية عن طريق كفالة قدر أكبر من إدماج المرأة في شرطة الأمم المتحدة وكذلك في قوات الشرطة الوطنية.

ووجود المرأة في أفراد شرطة الأمم المتحدة يزيد من قدرة البعثات على تعزيز الثقة مع المجتمعات المحلية، ولا سيما مع النساء.

إن دور الشرطيات أساسي في تهيئة بيئة يمكن فيها للضحايا، بمن في ذلك ضحايا الاغتصاب أو العنف الجنسي، الحصول على مستوى من الثقة للتنديد بالجرائم والإبلاغ عنها. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بإنشاء مشروع لتدريب الشرطيات واختيارهن وعقد دورات تدريبية فيما يخص المسائل الجنسانية.

في الختام، تؤكد السيناريوهات المعقدة للغاية التي تواجهها شرطة الأمم المتحدة الحاجة إلى زيادة عدد أفراد الشرطة المنتشرين من أجل تنفيذ ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة التي تشكل فيها حماية المدنيين جانبا أساسيا. ولضمان الوفاء تماما بأهداف حفظ السلام، من المهم أن تولي البلدان المساهمة بقوات شرطة اهتماما أكبر بالاختيار والتوجيه والتدريب وبمهارات الأفراد قبل نشرهم، لأن كل ذلك من الأمور حيوية لإقامة علاقات مجدية بين الدولة المضيفة وشرطة الأمم المتحدة.

وأود أن أطرح سؤالين على السيد غريغوري هايندز بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونظرا لتنفيذ البعثة لاستراتيجيتها الخاصة بالخروج، وقد أشار السيد هايندز إلى ضرورة الوضوح بين الحكومة والبعثة في الفترة الانتقالية، هل سيكون من الممكن ضمان تمكن الشرطة وهياكل إنفاذ القانون من إدارة الأمور بفعالية بعد انسحاب البعثة؟ وكيف تسير الأمور بشأن الوضع المشترك لاستراتيجية إصلاح الشرطة الليبرية والنقاط المرجعية للعملية الانتقالية واستراتيجية الخروج نفسها؟.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في شكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، السيد إيرفي لادسوس، ونائب مفوض الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومفوض شرطة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومفوض شرطة بعثة الأمم المتحدة في ليبريا على إحاطاتهم الإعلامية التي استمعنا إليها بعناية فائقة. وتماشيا مع التزام ماليزيا القوي بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإنها تساهم بأفراد في البعثات الثلاث جميعا.

أود أن أبدأ بإعادة تأكيد دعم ماليزيا للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي مهد الطريق لانخراط المجلس بشكل أوثق مع الرجال والنساء العاملين في عناصر الشرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال عقد جلسات مثل هذه. ونحن نؤيد بقوة عقد جلسات مماثلة في المستقبل، ونأمل أن تسهم المناقشات ونتائج هذه الجلسة في تقرير الأمين العام الذي طلب المجلس تقديمه في الفقرة ٣٣ من القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤).

وأود أن أشيد بشجاعة وتضحية أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة في الميدان والتزامهم بتنفيذ الولايات والاضطلاع

بالمسؤوليات التي عهدت بها الأمم المتحدة إليهم، في إطار السعي لتحقيق السلام والأمن والاستقرار بشكل دائم في مسارح عملياتهم.

ويتعلق واحد من أهم التحولات في السياسيات بنطاق ودور عمليات شرطة الأمم المتحدة في حماية المدنيين، مع زيادة التركيز على كل من حماية النساء والفتيات، بما في ذلك الحماية من العنفين الجنسي والجنساني، وحماية الأطفال في التراعات المسلحة، وهي ولايات نرحب بها وندعمها بقوة. وفي هذا الصدد، فإننا نؤيد أيضا دعوة المتكلمين في وقت سابق إلى نشر المزيد من الشرطيات في الميدان. وتضطلع شرطة الأمم المتحدة، من خلال أفراد الشرطة ووحدات الشرطة المشكلة، بدور متخصص، بما في ذلك من خلال التدريب وبناء القدرات، وعلى وجه الخصوص في مجال مساعدة السلطات الوطنية على الاضطلاع بمسؤوليتها الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين. وفي هذا السياق، تدعم ماليزيا بالكامل الجهود التي تبذلها شرطة الأمم المتحدة لتعزيز مساءلة قوات الأمن الوطني كوسيلة لتعزيز سيادة القانون. وبمجرد تمكين الشرطة المحلية، وإصلاح القطاع الأمني بمرور الوقت، يمكن للأمم المتحدة تسليم مهام المحافظة على القانون والنظام للحكومات المعنية.

وقد تعهدت ماليزيا مؤخرا بمساهمات إضافية في شرطة الأمم المتحدة. وستسهم على وجه التحديد، بـ ٢٨٠ من ضباط وأفراد الشرطة الملكية الماليزية، والذين سيتم نشرهم بوصفهم فريقين في إطار وحدات الشرطة المشكلة، فضلا عن ١٠٠ ضابط وفرد سيتم نشرهم كأفراد شرطة. وتعمل ماليزيا حاليا على نشر هؤلاء الضباط في أقرب وقت ممكن.

إننا نتفق مع الرأي القائل بأن عمليات الاستعراض الجارية حاليا، بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، تتيح فرصا لتحسين القدرات والطاقات التشغيلية لشرطة الأمم المتحدة ولزيادة توضيح دورها ومهامها، من بين أمور أخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، تتطلع ماليزيا للعمل مع جميع الشركاء وأصحاب المصلحة المعنيين. ونحن نرى أيضا مجالا واسعا لتعزيز التفاعل والتشاور بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

ودعما لدعوتكم، سيدي الرئيس، إلى إبقاء جلسة الإحاطة هذه تفاعلية وحيوية، أختتم عند هذه النقطة بطرح ثلاثة أسئلة على مقدمي الإحاطات الإعلامية. وسؤالي للسيد غريغوري هايندز هو، بما أن البعثة حاليا تستعد للانسحاب، كيف يؤثر ذلك، إن كان ثمة تأثير، على المهام المتعلقة بنقل المسؤولية إلى المؤسسات الأمنية الليبرية؟ وإذا كان قد أثر عليها، فإنني أطلب منه أن يوضح التحديات المحددة التي يواجهها والحلول الممكنة لمعالجتها. كما أنني أطلب منه أن يستفيض في تناول تجارب عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا فيما يخص تنفيذ ولاية حماية المدنيين، بما في ذلك من جانب وحدة حماية الأسرة التابعة له. وأطلب من مفوضي ونائبي مفوضي الشرطة الآخرين توضيح كيف ساعدهم استخدام التكنولوجيا، مثل وسائط التواصل الاجتماعي وأجهزة الاتصالات السلكة واللاسلكية، أو لم يساعدهم على تنفيذ ولاياتهم، لا سيما فيما يتعلق بأنشطة سيادة القانون وتعزيز المؤسسات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لن أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل المملكة المتحدة. بل سأعطي خلاصة الأسئلة التي طُرحت، وأدعو مقدمي الإحطات الإعلامية إلى الرد عليها.

بصفتي رئيس الجلسة، أود أن أشكر الجميع على طرحهم الكثير من الأسئلة. وهناك في الواقع، عدد كبير جدا، من الأسئلة التي طُرحت على مقدمي الإحاطات الإعلامية للرد عليها خلال هذه الجلسة اليوم. ولذلك، دعوني أستخلص من المناقشة المواضيع الرئيسية الثلاثة للأسئلة، وأطلب من مقدمي الإحاطات الإعلامية الرد وفقا لذلك. يتعلق الموضوع

الأول بالتعاون داخل البعثات بين الشرطة وغيرها من العناصر فيما يتعلق بحماية المدنيين. ويتعلق الموضوع الثاني بالإطار المؤسسي، بما في ذلك دورنا في مجلس الأمن، لدعم الشرطة كجزء من عمليات السلام. أما الموضوع الثالث فيتعلق بالموارد والقدرات المتوفرة لعمل الشرطة، بما في ذلك، وهو أمر هام للغاية، دور المرأة في عمل الشرطة. واسمحوا لي أن أستفيض قليلا بشأن كل موضوع.

في إطار الموضوع الأول، يمثل العديد من الأسئلة متابعة مهمة لتقرير الأمين العام (S/2015/453) لشهر حزيران/يونيه عن حماية المدنيين في التراعات المسلحة. وآمل أن تشكل تلك الأسئلة أيضا جزءا أساسيا من الاستعراض المستقل القادم للشرطة. وعلى سبيل المثال، ما مدى فعالية التعاون بين الشرطة وعناصر القوة الأخرى عند التعامل مع حماية المدنيين؟ وهل قواعد الاشتباك واضحة؟ وهل تختلف بين الشرطة والقوة؟ وإلى أي مدى تنسق عناصر الشرطة مع أقسام الشؤون السياسية في البعثات، ولا سيما فيما يخص مسائل من قبيل العنف الانتخابي؟

وفيما يتعلق بالموضوع الثاني، الإطار المؤسسي، تتمثل نقطة البداية في أن عنصر الشرطة في مجال حفظ السلام مهمل في كثير من الأحيان بالمقارنة مع العناصر الأخرى. ولذلك، ينبغي لنا التفكير بشكل مبتكر في الجزء الذي يمكن أن تقوم به الشرطة لإيجاد حلول لحالات عدم الاستقرار. وهل القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) فعال تماما؟ وما الذي لا يزال يحتاجه رؤساء عناصر الشرطة من المجلس؟ وما الذي لا يزال ينبغي القيام به لضمان فهم قيادة البعثة لدور شرطة الأمم المتحدة؟ وهناك الكثير من الدعم لعقد هذه الإحاطة الإعلامية كل عام، ونحن نتطلع إلى العمل مع رئاسة السنغال في هذا الوقت من العام المقبل.

وأثير العديد من الأسئلة أيضا حول الموارد وقدرات الشرطة. وقد وجه بعضها إلى مفوضين بعينهم، ولن ألخصها الآن، وسأفسح المجال للمفوضين للرد عليها. وكان ثمة أيضا عدد من الأسئلة حول الدور الهام للمرأة في الشرطة، وكذلك التعليقات حول إطار التوجيه الاستراتيجي. وأخيرا، تعلقت بعض الأسئلة باستخدام التكنولوجيا وغيرها من المعدات والإدارة.

أعطي الكلمة الآن لمقدمي الإحاطات الإعلامية للرد على الأسئلة المطروحة ولإبداء أية ملاحظات أخرى قد يرغبون في إبدائها.

أعطي الكلمة أولا للسيد لادسوس.

السيد لادسوس (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تسليط الضوء على الأسئلة العديدة. وأود أولا أن أشكر جميع الأعضاء على تعليقاهم. وأعتقد أها تعبر عن اهتمام حقيقي بما تقوم به عناصر شرطتنا، ولذلك ما يبرره تماما.

كما يعلم المجلس، فقد اقترح الأمين العام إجراء استعراض خارجي لشرطة الأمم المتحدة.

وهو استعراض سنشارك فيه بصورة شاملة، حيث إنه يمثل فرصة هامة لإجراء تحسين في عدد من النقاط التي ذكرت، بما في ذلك التعاون داخل البعثة. وكما ذكرت في ملاحظاتي الأولية، فلقد أحرزنا تقدما كبيرا. ففيما يتعلق بحماية المدنيين، على سبيل المثال، فإن تفاعل عناصر الشرطة على أساس يومي مع كبار مستشاري الممثلين الخاصين للأمين العام في مجال الحماية ومع الأخصائيين المعنيين بالأطفال والنساء يبدو لي أنه يجري كما ينبغي. ومع ذلك، يمكن تحسين الحماية، بل ينبغي تحسينها.

وبالانتقال إلى تناول المسألة المحددة الخاصة بالنساء، أود أن أقول إنه قد تم إحراز تقدم. ومع ذلك، فإنه لم يكن كافيا. وفي الوقت الحاضر، تشكل النساء ١٢,٢ في المائة من شرطة الأمم المتحدة، الأمر الذي يعد تقدما كبيرا مقارنة مع الحالة قبل ١٠ سنوات، عندما لم يكن يشكلن سوى ٥ في المائة. ومع ذلك، ظهر اثنين من التساؤلات. الأول هو إلى أي مدى

تجسد هذه النسبة البالغة ١٢ في المائة تكوين قوات الشرطة في جميع أنحاء العالم. إذا استخدمنا متوسطا قطريا كمثال، سواء من الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب، فسنتوصل إلى إحصاءات مماثلة. إنها حقيقة. فمن السهل وصول العنصر النسائي إلى نسبة ٢٠ في المائة من حيث المساهمة الوطنية. ومع ذلك، نظرا لارتباط ذلك بعدد صغير للغاية، فإنني لست متيقنا من أنه مقنع. وأتفق تماما أن علينا مواصلة إجراء تحسين في هذا الصدد. وقد رفعنا هذه النسبة المئوية على مدار الأربع إلى خمس سنوات الماضية، وسنواصل رفعها قدر المستطاع. وهناك موضوع آخر يتعلق بوحدات الشرطة المكونة بأكملها من الإناث، التي قد أثبتت جدارتها، كما قلت سابقا. ويسرني ما قدمه العديد من البلدان في مؤتمر القمة الأخير المعني بحفظ السلام من عروض بتوفير وحدات تتكون بأكملها من الإناث. وأذكر أن نيجيريا وبنغلاديش ورواندا قدمت عروضا. ويحدوني الأمل في أن تقدم تعهدات جديدة بحلول موعد عقد مؤتمر القمة المقبل للأمم المتحدة لرؤساء الشرطة، في الربيع المقبل.

وأود أن أتناول بعض المسائل التي أثيرت. لقد أطلقنا، قبل عامين، مبادرة قامت بموجبها أفرقة للمساعدة في الاختيار والتقييم بتدريب ضابطات، واختارت لاحقا ضابطات مدربات جيدا لديهن مهارات محددة. وقد وفرت هذه المبادرة بالفعل ٢٦٠ مرأة أوصي بنشرهن، وقد تم إيفاد ١٦١ منهن بالفعل إلى بعثات. وسيكون هناك برنامج آخر من هذا القبيل في النيجر، حيث سجلت بالفعل ١٨٧ امرأة للمشاركة. وكما يمكن للمرء أن يرى، هناك تقدم، على الرغم من أنه ليس بالقدر الذي نوده. وتثبت مجموعات الأدوات التي تنطوي على المسائل الجنسانية جدارتها في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني وبناء القدرات والقضاء على العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وتتألف مجموعة أنشطة التدريب من تدريبات تستند إلى دراسات حالة وسيناريوهات. وهي في الأساس تعلم إلكتروني، لكنه يثبت فعاليته، بالإضافة إلى أنه يساعد في بناء قدرات الشرطة في الدولة المضيفة. ولدينا منسقون للشؤون الجنسانية في جميع البعثات، وكانوا هنا هذا الأسبوع من أجل إطلاق مجموعة الأدوات المتعلقة بالبعد الجنساني. وقد تمكنا من جمع قدر من التمويل من خارج الميزانية لتعيين مستشار عام هنا جنبا إلى جنب مع مفوض الشرطة فيلر، الأمر الذي أرى أنه سيكون مفيدا جدا.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى نقطتين عامتين تماما. أولا، أود أن تتحلى الشرطة باستمرار بالقدرة على التكيف والابتكار – كما أود ذلك لإدارتي بأكملها – كما تعين علينا في حالة الترتيبات الجديدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما أظهرت فرقة عمل بانغي. تنجح الأمور في بعض الأحيان، وفي بعضها لا تنجح. وفي حين أننا بحاجة إلى إجراء تعديلات من وقت إلى آخر، علينا أن نثابر في جهودنا. وتمثل التكنولوجيا أحد العناصر الهامة للغاية في كل ذلك، وهي لا تتعلق بالمركبات الجوية غير المأهولة وحدها، إنها تتعلق أيضا بمسألة تتصل بتحسين المعلومات والاستخبارات من أجل معرفة ما يجري حولنا، وتتعلق بتحسين الاتصالات. كما أنها تتعلق بالقدرات المتخصصة. وقد أنشأنا مختبر الطب الشرعي الوحيد في مالي القادر على التعامل مع الأجهزة المتفجرة المرتجلة والألغام. وفي هذا الصدد، فإننا نعمل أفضل بكثير فيما يتعلق بالعثور على المسؤولين عن وضع الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي تستهدف وحداتنا في الميدان. وهذا مجرد مثال واحد من بين أمثلة كثيرة.

وعلينا أن نواصل جهودنا المتعلقة بوحدات الشرطة المشكلة. وقد تمت تهيئة هذا المفهوم مع الحالة ويعمل في الأساس بصورة جيدة، ولكنني أرى أنه من الممكن تحسينه. وكثيرا ما أشعر بالصدمة إزاء النسبة المئوية للموظفين الذين يتكرس عملهم لتحقيق الاكتفاء الذاتي في وحدات الشرطة المشكلة، التي تضم ما يقرب من ١٤٠ فردا. أي أن عدد الأشخاص الذين يؤدون العمل الفعلي الذي يفترض أن يؤديه

أفراد وحدات الشرطة المشكلة ليس ١٠٠ في المائة، بل إنه في الواقع أحيانا ما يكون أقل بكثير. لذلك نحتاج إلى العمل بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، فإن مشاكل الاستغلال والاعتداء الجنسيين غير مقبولة في إدارات الشرطة كما هي في العنصرين العسكري والمدني. ونواصل التعامل مع تلك المشاكل متزايدة الحدة. عدم التسامح مطلقا ضرورة قصوى، لكن يتعين أن يكون الهدف هو عدم حدوث أي من هذه الحالات. وفي حين أنه ربما أمامنا شوط لنقطعه قبل تحقيق ذلك الهدف، فإنني وزملائي ملتزمون التزاما كاملا بتحقيقه. ونحن نريد الحد بدرجة كبيرة من عدد الحالات المؤسفة التي كان علينا مواجهتها، بما في ذلك بعضها الذي حدث في الماضي القريب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بينت.

السيد بينت (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء مجلس الأمن مرة أخرى لما قدموه من ملاحظات طيبة، ولدعمهم الواضح لشرطة الأمم المتحدة، ولما لديهم من شواغل إزاء عملياتنا في إطار حفظ السلام. لن أتمكن على الأرجح من الإجابة على جميع الأسئلة، ولكنني سأحاول.

في بداية النزاع، كان التعاون داخل البعثة هشا للغاية. ولقد شاركنا في مجال بناء القدرات، التي كانت معظمها دون قيود. وركز كل شخص على المجال الذي يشكل أهمية بالنسبة له، ولم يكن هناك قدر كبير من التكامل. وعندما بدأ النزاع وأجبرنا جميعا على التكاتف – الأمر الذي جعل العالم أصغر بكثير – ظهرت بعض أوجه التداخل والتضارب في المصالح في علاقات التعاون بين مختلف العناصر. ولم يكن الأمر واضحا فيما يخص مسألة الأسبقية والتركيز. ويجب أن نتذكر أنه لم يكن لدينا ولاية معدلة خلال تلك الفترة الانتقالية. خلال تلك الفجوة، حاولت شرطة الأمم المتحدة المضي قدما دون قيود، علما منا بأنه علينا مواصلة القيام بقدر من أعمال الشرطة والسيطرة على المخيمات الآخذة في التزايد. وخلال تلك الفترة، بدأنا في تحديد أوجه العجز لدينا، بهدف التعامل مع ما يمكننا وما لا يمكننا القيام به بالضبط – من خلال سياسات وإجراءات – وتعلمنا الكيفية التي يمكننا بها ربط كل ذلك معا.

وفيما يتعلق بقواعد الاشتباك، كنا نعلم أننا بحاجة إلى التركيز في الداخل وأن القوة بحاجة إلى التركيز في الخارج. وواجهنا صعوبة في تأمين المناطق المحيطة السهلة الاختراق للمواقع بسبب الافتقار إلى الموارد، وعدم كفاية السياجات، وعدم كفاية القدرة على مراقبة المناطق المحيط ليلا ونهارا.

وقد تمّ تسريب الأسلحة – بما فيها السواطير والسكاكين، لذا، اضطررنا بسرعة للانضمام مباشرة إلى وحدة قوة بغية معالجة بعض تلك الحالات.

وفي ما يتعلق بالمعدات الوقائية، فقد طلبناها مسبقاً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وألححنا عليها مجدداً، لأنَّ العديد من البلدان المساهمة بقوات لا تستطيع تقديم مثل هذه التجهيزات. كانت تنقصنا، ولذلك كنّا في خطر. وكنّا نحاول الاعتماد على وحدات الشرطة المشكّلة الصغرى التي استقبلناها في البعثة وعلى وحدة القوة. وهنا بدأت قواعد الاشتباك تصبح واضحة. وحين كانت وحدات الشرطة المشكّلة غير قادرة على الاشتباك سريعاً، لكي تصل إلى موقع بوجود مكوِّن مسلَّح يستدعي استخدام قوة أعلى في حالة لا تستطيع السيطرة عليها – وفي العديد من تلك الحالات، كان أمامنا معارضون مسلحون بالسكاكين والسواطير، يقذفوننا بالحجارة أو يضربوننا بالهراوات، ممَّا يعني أننا كنا نعاني إصابات – كان علينا أن ننسحب غالباً. وليست المسألة ببساطة أن يكون لدينا ٢٠ أو ٣٠ وحدة شرطة مشكّلة مدجَّجة بالأسلحة، يعتقد المرء أنها تستطيع الدفاع عن نفسها

والسيطرة على الحالة. إننا نتكلم عن مئات المدنيين المحيطين بهم والمسلحين بالسواطير والسكاكين والحجارة والهراوات، حتى أنهم يقفزون ويعضون. والقرار باستخدام القوة لحماية أنفسهم يصبح مسألة أساسية جداً، بسبب وجودنا هناك في المقام الأول. وهذا التصعيد يحدث أحياناً لمجرَّد نزوة. ويمكن لأيِّ شيء أن يشعله. وما أن تقبض على أحد يضرب امرأة، وتحاول أن تسحبه، يمكن أن تجد نفسك فجأة مُحاطاً بِـ ٢٠ أو ٣٠ شخصاً من مناصريه، يريدون أن يعرفوا لماذا تأخذه.

وبذلك أصبحت قواعد الاشتباك دقيقة جداً. وقد حاولنا معالجة ذلك عبْر إجراء عملي موحَّد في الاستجابة لتلك الحوادث. لكننا وجدنا أنَّ وحدات القوة صائبة في فكرة أنه ينبغي لها ألاَّ تُشرك السكان المدنيين، وأنَّ قدرتها الوحيدة في معظم أعمالها معنا هي أن تدعمنا في احتواء منطقة النزاع وإغلاقها. ومعظم ما تفعله وحدة القوة هو أن تساعدنا على وضع حدود للموقع وإغلاقه. فهي تدخل وتستخرجنا من الحدود حين نواجه مشكلة ما. وإذا كان لديّ فريق معزول داخل موقع ما، وبلغت الأمور حدَّ أن يعاني الفريق إصابات تستدعي استخدام القوة المميتة – وهو ما حدث، و لم تُستخدَم تلك القوة – فإنَّ وحدة القوة لا تتدخل بمستوى أعلى من التصعيد ؛ إنها تعاود التدخل بغية الاحتواء والسيطرة. وهذا يجعلنا عرضة لسوء استخدامٍ واضح للقوة.

إننا غير مجهزين بصورة ملائمة. وليست لدينا الموارد للدخول إلى موقع مثل بِنتيو، الذي يضمّ ٠٠٠ ١٢١ شخص مشرد داخليا، معٍ ٣٠ وحدة شرطة مشكَّلة للسيطرة على الحالة، حيث يقوم ٢٠٠ أو ٣٠٠ شخص بأعمال شغب. لذا، فإنَّ ديناميات بعض محتوى الولايات تصبح غير ذات صلة تقريباً.

لقد دأبنا على العمل داخل البعثة للتنسيق. لكنَّ ذلك فعال بشكل لا يُصدَّق، ويعود ذلك جزئياً إلى الإطار المؤسسي. وفي إطار ولاية ما، يمكن أن تكون لدينا عبارة تقول ”بأية وسيلة وبكل الوسائل الضرورية في إطار مواردك وقدراتك في مناطق الانتشار“. فماذا يعني ذلك تماماً؟ هل منطقة انتشارك هي جنوب السودان؟ هل هي موقع حماية المدنيين الذي تمَّ تعيينك فيه؟ هل هي المقصد المحدد الذي جئت إلى البعثة لإنجازه؟ وفي التحليل الأول لذلك، كان لدينا أشخاص جاؤوا إلى البعثة لبناء القدرات. و لم يكونوا هناك للقيام بأيِّ اشتباك مع المدنيين. بيد أنه لمدة سنة تقريباً، اضطررنا لأن نُعيد تعيينهم للقيام بشيء لم يكونوا مرتاحين له ولا مدرَّبين عليه. وهذه الأشياء تصبح حاسمة جداً.

ويتعلق الأمر أيضا بدور الموارد والقدرة أيضاً، لأنَّ التدريب ليس بسيطاً مثل تدريب الأشخاص للمجيء إلى البعثة. فعليك أن تدرِّبهم على البيئة التي هم فيها. وأن تدرِّبهم في إطار تلك البيئة على ما هم بصدد مواجهته. وفي المراحل الأولى، أدركنا أنَّ تدريبنا التمهيدي لم يكن كافياً لمجيء الأشخاص إلى البعثة. ولست أقول إنَّ التدريب الخارجي كان غير كافٍ، ولكن كان علينا أن نجعلهم يدركون ما الذي كانوا سيواجهونه حين أتوا إلى البعثة. فقد عدَّلنا تدريبنا التمهيدي للتركيز على حماية المدنيين، وحماية النساء، والعنف الجنسي والجنساني والتعامل مع السكان المحليين بصفتهم مجموعات عرقية مستقلة.

وإلى جانب ذلك، بدأنا نطلب المزيد من الإناث. وقد كنَّا دائماً نبحث عن ضابطات شرطة، لكننا بحاجة إلى المزيد منهنَّ، لأنَّ لدى المرأة ميزة فريدة في تلك المواقع، حيث نتعامل مع السكان المكوَّنين من النساء والأطفال بصورة رئيسية، كما أشار عدة أعضاء في المجلس. وكان علينا أن نستفيد من ذلك وننهض به بطريقة ما، فطلبنا من البلدان المساهمة بقوات شرطة أن تقدِّم أكبر عدد من النساء يمكنها تقديمه. وقد بلغْنا نسبة ٢٠ في المائة في إحدى الفترات، لكنني أعتقد أن أرقامنا تنخفض الآن إلى أقل من ١٨ في المائة. وهذا ليس كافياً.

وهناك نقطة واحدة أود ذكرها في هذا الصدد، هي أنه يتعيَّن علينا أيضاً النظر إلى حقيقة أننا نتعامل مع بيئة قاسية جداً: فالناس يعملون في العراء مع وجود مجموعة معادية وإناث يَعِشْن بلا حماية. ولا توجد وحدات شرطة مشكَّلة كافية للعمل مع المجموعات التي تركِّز على حماية المرأة والطفل. فنحن نضمُّهم إلينا ونعرِّضهم لخطر كبير، بدون إعطائهم الحماية التي يحتاجون إليها لأداء أعمالهم بارتياح. وأعتقد أنه ربما لهذا السبب أنَّ بعض البلدان بدأت خفض مساهماتها. وما من أحد يشعر بالرضى إزاء مطالبة الناس بأن يتطوَّعوا في بعثة، ثم يُعرِّضهم للأذى. وإذ يكون لدينا جهة تنسيق للشؤون الجنسانية، فعلينا أيضاً التعامل مع المناوَبات. فضمُّ شخص ما وتدريبه بصفته جهة تنسيق للشؤون الجنسانية، ثم جعْله يناوب في الخارج بعد ذلك بثمانية أشهر، يعني أنه ليس هناك أقدمية.

لقد دأبنا على المطالبة برُزم أفرقة لمعالجة بعض تلك المسائل. ولدينا نقص في الموارد والأفراد، وعلينا تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد المحدودة المتاحة لنا. وهذا ما كنَّا نحاول أن نفعله في إعادة هيكلة البعثة بأكملها، وبالتحديد شرطة الأمم المتحدة، لكي نضع في المكان المناسب أفرقة مكرَّسة للمجالات المحددة التي يتعيَّن علينا معالجتها. فلدينا أفرقة للنظام العام، مكوَّنة من مزيج من شرطة الأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكَّلة. ولدينا أفرقة للخفارة المجتمعية، لا تفعل شيئاً سوى العمل مع مجموعات حراسة المجتمعية – المواطنين في المواقع. ولدينا أفرقة معنية بالعنف الجنساني وعنف الأطفال. ونحن نعمل مع تلك الأفرقة بشكل جيد، لكنَّ الديناميات هائلة. لذا، أودُّ أن أطلب مجدداً أن ننظر إلى ذلك بصفته رزمة. وعلينا أن نركِّز على ما نحتاج إلى القيام به بصورة مطلقة.

إنَّ بناء القدرات بمعنىً ما يحدث من الأعلى ومن الأسفل في الوقت نفسه. والبناء من الأسفل إلى الأعلى يستغرق وقتاً طويلاً جداً، ولكن إذا لم نركِّبْه بشكل صحيح فإنه سينهار. وقد انهار في الحقيقة بعد اندلاع النزاع مباشرة. فيجب أن يكون لدينا وضوح بشأن هذه المسألة، وأن نستغرق الوقت للقيام به على النحو الصحيح، ونحن نجمع القطَع معاً. إنَّ العديد من البعثات التي شاركتُ فيها تعاني إمكانات ضعيفة لأننا نبدأ بالتحرك سريعاً. وأعتقد أننا كنَّا نفعل ذلك قبل اندلاع النزاع. وهذا ما نأمل أن نفعله في هذه الحالة، وما كنا نحاول أن نفعله من خلال تلك البرامج المنظَّمة، التي تركِّز على الخفارة الموجَّهة نحو المجتمع وحماية المدنيين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن، بإيجاز شديد، للسيد شامبيون.

السيد تشامبيون (تكلم بالفرنسية): في ما يتعلق بدور المرأة، أنشأنا في السنة الماضية لجنة نشيطة جداً للشرطة النسائية التابعة للأمم المتحدة، وعيَّنتُ في هذه السنة امرأة حيوية جداً مستشارة للمساواة بين الجنسين. ومن خلال خطة عملنا لحماية ضحايا العنف الانتخابي، التي تشمل ١٢٠ نقطة للسنتين المقبلتين، كنا نحاول طوال الشهرين الماضيين تحديد الكيفية التي نستطيع بها أن ندمج منظوراً جنسانيا دمجاً كاملاً في عملنا. وهذه ليست مَهمَّة سهلة في ضوء دور المرأة في الكونغو، لكننا نعمل عليها، وهي محفِّزة جداً.

وفيما يتعلق بالعنف والإيذاء الجنسيين، فقد بذلنا بوضوح منذ شهر آب/أغسطس جهدا كبيرا للغاية تحت قيادة ممثلنا الخاص للأمين العام. وأود فحسب أن أذكر أننا قد أنشأنا آلية للإبلاغ عن أي ادعاءات بوقوع أعمال عنف أو إيذاء جنسيين للممثل الخاص ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية في غضون ثلاث ساعات من وقوعها. وأرى أن هذا هو الأساس لعدد من الآليات الأخرى، حيث إنه يتم إبلاغ الوحدة التأديبية أيضا خلال الفترة الزمنية نفسها.

وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما الطائرات بلا طيار، فقد كان استخدام الشرطة لطائرات غير مسلحة بلا طيار في العام الماضي واعدا بعض الشيء في مجال الحفاظ على النظام العام ورصد حواجز الطرق غير القانونية ومنع الجريمة في المناطق الحضرية ومجموعة من الجوانب المرتبطة بعمل الشرطة لاستخدام هذه التكنولوجيات الجديدة. وإذا كنا قد قللنا من استخدامنا لها في هذا العام، فإن ذلك يرجع إلى ضرورة إعطاء الأولوية للاستخدام العسكري للتعامل مع عدد من الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وخاصة تحالف القوى الديمقراطية، وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وهناك سبب ثان للحد من استخدام الشرطة للطائرات دون طيار يتمثل في أن علينا أيضا تجنيد ضباط شرطة يتسمون بقدر من الحساسية تجاه استخدام الشرطة للطائرات غير المسلحة بلا طيار، وتوفير بعض التدريب لهم في الميدان ومتابعتهم وإدارتهم بطريقة محددة إلى حد ما. ولكن هذا موضوع لم ننحه جانبا بالطبع.

وبخصوص الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتي ترتبط بأحد الأسئلة التي طُرحت في ما يتعلق بالولايات التوجيهية جدا مقابل الولايات المرنة إلى حد ما التي اعتمدها مجلس الأمن، أود أن أقول إنه، في سياق الولاية الحالية للبعثة، يمثل الاتجار بالموارد الطبيعية موضوعا هاما. ونحن لا نرى بالضرورة أن الولاية توجيهية للغاية فيما يتعلق بضرورة تصدي الشرطة التابعة للبعثة تحديدا للجريمة المنظمة الخطيرة. وفي واقع الأمر، عند النظر إلى كل هذه البنود معا في سياق قيود الميزانية، أود أن أقول إنه لا بد من إيجاد التوازن الصحيح، أولا، لمراعاة وجود مشكلة تتعلق بالاتجار بالموارد الطبيعية، على نحو ما جاء في الولاية. وثانيا، هناك قيود الميزانية فيما تمثل الجريمة المنظمة الخطيرة، في إطار الولاية التقليدية لشرطة الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات، أحد عناصر الشرطة القضائية، وعلى هذا النحو لا يمكن تجاهل تلك الجوانب تماما.

لذلك، أعتقد أنه يتعين علينا إيجاد التوازن الصحيح في تخصيص الموارد. ومن جانبنا، فإننا نخصص في الوقت الراهن أربعة من ضباط شرطة البعثة مع موارد محدودة بعض الشيء، إلا أنهم لا يزالون قادرين على التأثير. وعلى صعيد التنسيق المدني والعسكري، من الممكن، على سبيل المثال، ربط بعض جوانب هذا الجهد بجهود العنصر العسكري للبعثة غير تلك المتعلقة بالتصدي للجماعات المسلحة في شرق الكونغو، حيث إن الهدف من نهجنا العام بشأن الجريمة المنظمة الخطيرة هو العمل على الصعيد الوطني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد هايندز.

السيد هايندز (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على ما طرحوه من أسئلة، وما أبدوه من ثناء وتقدير للعمل الذي نقوم به في هذه البيئات الصعبة لحفظ السلام.

أولا، فيما يتعلق بالأطر المؤسسية والولايات، كما جرت مناقشته، فإننا بحاجة إلى ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للإنجاز يقابلها وجود الموارد الكافية، سواء كان ذلك فيما يتعلق باللوجستيات أو الولايات أو التوجيه حتى نتمكن من تنفيذ الولايات. كما نود أن نرى دورا أكبر لمجلس الأمن في توليد الإرادة السياسية اللازمة والالتزام الذي ينبغي أن تظهره الدول المضيفة فيما يتعلق بالعمل في إطار شراكات لتنفيذ الولايات، وإظهار بعض الشدة والحزم أحيانا بغية ضمان أن تلحق الدول المضيفة بالركب فعلا لتصبح جزءا من العملية السياسية والتأكد من إمكانية تنفيذ البعثة لولايتها بالفعل. ونحن بحاجة إلى ضمان إعطاء الأولوية للمهام وفهمها جيدا واستنادها إلى اللبنات الأساسية اللازمة لبناء السلام والأمن والاستقرار في كل بلد من البلدان المعنية. وكما يمكن للمجلس أن يرى اليوم، فإن الأمور مختلفة فعلا.

وعلى صعيد ما يضيفه العمل الشرطي الذي تقوم به الأمم المتحدة إلى هذه الولايات، فإن تحسين فهم القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) من شأنه أن يضمن أن يؤثر هذا القرار أكبر تأثير عندما يضع المجلس ولايات جديدة. وسيساعدنا أيضا في التفكير بشكل خلاق فيما يقدمه العمل الشرطي لاستمرار عمليات صنع السلام وبناء السلام وصنع السلام/بناء السلام وفي ضمان أن نصبح أكثر قابلية للمساءلة عن تنفيذ ولاياتنا. كما أن توافر فهم أفضل للقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) من شأنه أن يكفل أيضا تحقيق الاستفادة الكاملة من مستشاري الشرطة الذين يشكلون جزءا من البعثات الدائمة. ولدينا في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي يساهم فيها أكثر من ٩٠ بلدا بقوات، ما يزيد على ٢٠ مستشارا لشؤون الشرطة. ويتعين على المجلس النظر في الاستفادة من ذلك المورد باعتباره جزءا من مداولاته ومناقشاته حيث إنهم يفهمون فعلا ما تضيفه الشرطة إلى عمليات حفظ السلام.

وبالنسبة للمسألة الثانية المتعلقة بالشؤون الجنسانية والموارد، فسأتناول الأساسيات فحسب. في الواقع، فإن بعثتي هي إحدى البعثات التي لديها وحدة شرطة مشكلة مؤلفة كلها من الإناث، من الهند. وإننا محظوظون للغاية بوجودها ونشعر بالامتنان لها. وأرى أنها تتيح فرصا للمرأة في أدوار صنع السلام وحفظ السلام وتظهرها وتعرضها. وهي بالفعل تظهر المساواة. فهن يقفن على قدم المساواة إلى جانب الرجال والنساء من وحدات الشرطة المشكلة الأخرى، من قوتنا ومن نظرائنا من المدنيين. وثمة تأثير حقيقي لهن، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال في مجالات حماية المدنيين الذين يخدمنهم. وهناك روابط تتسم بقدر أكبر بكثير من العناية والرعاية بينهن وبين المجتمعات المحلية التي يخدمنها.

وأرى أن تمثيلنا الحالي في البعثات، على النحو المذكور، يمثل مرآة لمؤسسات الشرطة الوطنية والمحلية لدينا على الصعيد العالمي. ولا بد لي أن أذكر مع الأسف أن النساء لا يشكلن سوى ٢٠ في المائة من أفراد الشرطة في بعثتي ونسبة أقل بقليل في وحدات الشرطة المشكلة، ولكننا هيأنا بيئة في البعثة ونشرنا ثقافة قيادة تتيح فرصا على أساس الإنصاف والعدالة لتمكين الجميع من تحقيق إمكاناتهم الكاملة بغض النظر عن نوع الجنس. ولكن في هذه البعثة، فإن ذلك يتيح أيضا فرصة للشرطيات لدينا لاكتساب مهارات جديدة وتطوير معارفهن ويوفر لهن فرصا قد لا تتاح لهن في بلدانهن، ويبني قدراتهن ويزيد من تعزيز المهارات والمعارف والخبرات التي يجلبنها إلى البعثة، وفي الوقت ذاته فإنه يحقق الاستفادة القصوى والمثلى من إسهامهن فيها. ونحن محظوظون للغاية بما لدينا رجال ونساء، بيد أننا محظوظون بصفة خاصة لوجود النساء، حيث إنهن يمثلن قدوة رائعة، ليس داخل المجتمعات المحلية التي يخدمنها فحسب، ولكن أيضا بالنسبة لنظرائهن الوطنيين، حيث أنهن يظهرن الدور الهام الذي ينبغي للمرأة أن تضطلع به في المجتمعات المحلية وفي أجهزة الأمن.

وأخيرا، أود أن أتناول بعض المسائل المحددة الخاصة بليبريا واستعدادها خلال المرحلة الانتقالية. وكما يعلم المجلس، فإن لدى حكومة ليبريا خطة لنقل المسؤوليات الأمنية. وقد حثها المجلس على اعتماد خطة في القرار ٢١٩٠ (٢٠١٤). وأُحرز تقدم مطرد في هذا المجال. ومع ذلك، فقد كان هناك تركيز على العملية أكثر من التنفيذ. ومن خلال البعثة، ومن خلال الطائفة الواسعة النطاق من شركاء الأمم المتحدة على أرض الواقع، والأهم من ذلك من خلال المجتمع الدولي، فإننا نحاول زيادة طابع الاستعجال فيما يتعلق بالطرق التي يمكننا بها تقديم الدعم والمساعدة للحكومة في الوفاء بالنقاط المرجعية والجداول الزمنية التي وضعت للمرحلة الانتقالية ولخطتها لتوطيد السلام.

إنَّ الشرطة الوطنية الليبرية تتولّى المسؤولية الرئيسية عن أعمال الشرطة داخل البلد، بصرف النظر عن وجود بعثة

الأمم المتحدة. وكان دورنا تطوير وبناء القدرات والإصلاح، فضلاً عن دعمها تشغيلياً، والتدخل في الحالات التي خرجت عن سيطرتها. ومن المشجِّع أننا كنا نرى ذلك مطلوباً بشكل أقلّ فأقل. فما الذي تحتاج إليه؟ إنها بحاجة إلى تمكينها. وتحتاج إلى ما يلزمها من الأدوات والموارد والتجهيزات للقيام بأعمالها. وهذا مجال يمكن أن تنظر فيه الدول الأعضاء لدعم حكومة ليبريا، لأنّ بعض المطلوب يتجاوز الآن طاقتها وقدرات مواردها، في ضوء حقيقة أنَّ البلد يتعافى أيضا من وباء الإيبولا، الذي كان له تأثير بارز.

هناك قول مأثور هو: ”حان وقت العمل“. وقد استوعبته الشرطة الوطنية الليبرية. وبدأنا نرى فيها اعتزازاً ومُلكية وطنيين على صعيد المرحلة الانتقالية، وموقفاً يتطلع إلى المضيّ بالعملية قدُماً. وسنواصل العمل معها لبناء الطمأنينة والثقة لدى المجتمعات المحلية التي ستكون جزءاً هاماً من أمن البلد واستقراره. مستقبل ليبريا في أيدي الليبريين. ونحن نعمل لدعم ذلك، وبذل الجهد اللازم في الوقت المناسب لضمان أن تكون جاهزة للمرحلة الانتقالية الأمنية في مهلة ثمانية أشهر. ونتطلع إلى الحصول على دعم مجلس الأمن والدول الأعضاء في تحقيق ذلك الهدف مع البعثة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر جميع مقدِّمي الإحاطات الإعلامية الأربعة على تلقي أسئلتنا والرد عليها بمثل هذه الأفكار المتبصِّرة، بحيث نستطيع معاً المضيّ في عملنا لكي نحسِّن باستمرار حفظ السلام التابع للأمم المتحدة. ومن الواضح أنَّ لدينا رغبة قوية في مواصلة هذه المناقشات. ولم نستطع الإجابة عن كل سؤال طُرِح، لكنني آمل أن تتواصل المحادثات بحيث يمكننا القيام بذلك. وإنني أشجِّع المفوَّضين على الاستمرار في إبلاغنا بمشاعرهم على وجه الدقة، وبخبراتهم الميدانية، على الخطوط الأمامية وفي المجتمعات الأكثر ضعفاً.

وأود أيضاً أن أشكر زملائي في المجلس على ملاحظاتهم وأسئلتهم.

لا توجد أسماء أخرى مُدرَجة على قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.